# الخطاب الصحفى لقضايا العنف ضد المرأة فى الصحافة المصرية

## دراسة تحليلية كيفية بالتطبيق على صحيفة الوطن

**د. . نسرين حسام الدين حسن** (*)

**مقدمة**

شهدت المجتمعات العربية فى الآونة الراهنة، ونتيجة لظروف عدم الاستقرار السياسى تزايداً فى ارتفاع وتيرة العنف الذى يعانى منه المجتمع ككل، والمرأة على وجه الخصوص، ذلك كونها الطرف الأقل امتلاكاً لمصادر القوة الاجتماعية سواء الرمزية أو المادية. وعلى المستوى المحلى فإن المرأة المصرية تعد شريكاً أساسياً فى تحقيق أهداف التنمية، ومساهماً فاعلاً فى تطور مجتمعها، وقد بذلت الدولة الكثير من الجهود لتحقيق التمكين السياسى والاقتصادى والاجتماعى لها، وهو ما يرتبط تحقيقه بوجود مجتمع خالٍ من العنف ضد المرأة.

وتعد مشكلة العنف القائم على النوع الاجتماعى انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان؛ لما له من عواقب نفسية وجسدية وجنسية عديدة تصيب النساء والفتيات ضحايا العنف، وتحول دون مشاركتهن فى المجتمع، والاضطلاع بأدوارهن فى عملية التنمية، حيث تتخطى آثاره السلبية ضحاياه من النساء والفتيات، إلى المجتمع بأكمله، لذا فقد أصبحت من القضايا التى تلقى اهتماماً من المنظمات الدولية، وقد تعاظم الاهتمام بقضايا المرأة فى مختلف أنحاء العالم بانتهاء عقد المرأة الأول (1975- 1985) الذى شهد إقرار الأمم المتحدة للإتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة 1979، ثم تلا ذلك مؤتمر بكين 1995 والذى أوصى بضرورة القضاء على كافة أنواع العنف ضد المرأة ، ومؤتمر نيويورك 2000، وفى إطار هذا الاهتمام الدولى صدرت العديد من التشريعات لتحسين أوضاع المرأة فى كثير من الدول استجابة لنداء الأمم المتحدة التى اعتمدت الأهداف العالمية للتنمية المستدامة فى سبتمبر 2015 مجموعة من الأهداف والغايات التى تلتزم البلدان بها وتسعى إلى تحقيقها بحلول 2030.

لذا فقد نصت المادة 11 من الدستور المصرى[1] على "التزام الدولة بحماية المرأة ضد كافة أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل، وبتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة، والنساء الأشد احتياجاً"، فاحترام وتقدير المرأة فى أى مجتمع يعكس مدى تحضره، ويعد أحد معايير تقدمه.

* مدرس بقسم الصحافة- كلية الإعلام – جامعة بنى سويف.

و فى هذا الإطار فإن وسائل الإعلام تلعب دوراً خطيراً فى تغيير الآراء والمعتقدات، وإعادة توجيه سلوك الأفراد خاصة عند الشرائح الثقافية والطبقات الاقتصادية والاجتماعية المتوسطة والمنخفضة، حيث يسهل التأثير والتغيير فى معتقداتهم وأنماطهم القيمية والسلوكية السائدة **(زينب منصور حبيب، 2011: 61)**[2]، كما تعد تلك الوسائل أحد منصات الاتصالات التى يمكن استخدامها لتعزيز السلوك الإيجابى للفرد ، والتغير الاجتماعى باستخدام الاتصال من أجل التنمية، حيث يمكن من خلالها تعزيز الأيديولوجيات القائمة أو البديلة التى تعيد تحديد أدوار الجنسين والأعراف اجتماعية المحيطة بها من خلال التأكيد على القيم الإيجابية كالاحترام والمساواة كحق من حقوق أعضاء المجتمع **(Vipul khosal& Akina Mikami, 2013: 2029)**[3].

ولعل الصحافة على وجه التحديد كوسيلة تعنى بالشرح والتفسير والتحليل للقضايا والموضوعات، من خلال مواد الرأى التى تحمل الأفكار والأيديولوجيات المختلفة بهدف إقناع القراء بها، وهو ما يتم دراسته من خلال تحليل خطاب تلك الصحف. فالبرغم من الجهود المبذولة لدعم المرأة على المستويين الدولى والمحلى؛ إلا أن تلك الجهود لم يواكبها تطوراً موازٍ فى الخطاب الإعلامى الذى عجز عن مواكبة هذه المتغيرات، حيث مازالت وسائل الإعلام تنقل خطاباً يعكس صوراً تكرس للنظرة الدونية للمرأة وتحصرها فى أدوار نمطية تتسم بالتقليدية والسلبية وتعكس الدور المنوط بها كفاعل أساسى وشريك فى التنمية.

**أهمية الدراسة**

- تنبع أهمية الدراسة من كونها تسعى لدراسة الخطاب الصحفى لقضايا العنف ضد المرأة، وذلك من خلال تطبيق آليات ومنهجيات تحليل الخطاب، حيث أنه لم يعد الأمر قاصراً على تحليل المضمون وإنما شمل تحليل الخطاب من خلال رصد مسارات البرهنة والأطر المرجعية التى انطلق منها الخطاب، وكذلك القوى الفاعلة وصفاتها والأدوار المنسوبة إليها، فضلاً عن ندرة الدراسات الإعلامية التى تناولت قضايا العنف ضد المرأة بشكل مباشر.

- إعلان رئيس الجمهورية 2017 عاما للمرأة المصرية، وإطلاق المجلس القومى للمرأة للإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة 15 -20 وإعلانها وثيقة عمل، فى إطار تحقيق أهداف استراتيجية التنية المستدامة 2030.

- ما كشفت عنه نتائج المسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعى مصر 2015، والتى بلغت 2 مليار وسبعمة عشر مليون جنيهاً مصرياً، فى وقت تواجه فيه الدولة أزمة اقتصادية، بما يستدعى توجيه النفقات لجوانب تنموية.

- اطلاع القائم بالاتصال فى وسائل الإعلام المختلفة على مفهوم العنف القائم على النوع الاجتماعى وما يرتبط بهذا المفهوم للوعى به وقبول وتبنى أفكاره، بدرجة

تسمح بتضمين هذا المفهوم فى الخطاب الإعلامى، حيث أن هذا الخطاب يكون أكثر إقناعاً للرأى العام إذا ارتكز على المعرفة الحقيقة بالقضية والإيمان بها.

**الدراسات السابقة**

تم تقسيم الدراسات السابقة إلى محورين:

**المحور الأول: دراسات عنيت بالصحافة والإعلام وقضايا العنف ضد المرأة**

استهدفت **(ولاء محمد مزيد،** 2017: 5 - 12)[4] رصد وتحليل موقف الخطاب الصحفي المصري تجاه قضايا المرأة المصرية بعد ثورة 25 يناير، والوقوف على أطروحاته، ورصد الصفات والأدوار المنسوبة إلى القوى الفاعلة، والحجج التي يستند إليها منتجوا الخطاب، والأطر المرجعية التي يستخدمونها، والوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين خطاب صحف الدراسة، حيث انتهت إلى أن العنف ضد المرأة المتمثل فى التحرش الجنسى، وختان الإناث جاء فى مقدمة القضايا الاجتماعية، وتعدد الأطر المرجعية التى استقت منها صحف الدراسة موقفها من قضايا المرأة حيث جاءت الأطر الثقافية يليها الأطر الاجتماعية، وفيما يتعلق بمسارالبرهنة، فقد استخدمت الصحف مسارات البرهنة المنطقية يليها العاطفية، والاعتماد على القوى الفاعلة غير الرسمية، يليها بفارق كبير غير الرسمية.

واستهدف كل من **(Georgina, Margaret &Annie , 2017: 29)**[5] تصميم منهج فعال لبناء قدرات وسائل الإعلام الإسترالية فى تضمين الوقاية من العنف ضد المرأة فى الرسالة الاتصالية كجزء من عمل القائمين بالاتصال لتوعية وتحصين الجمهور، وتوصلت الدراسة إلى أن الملامح الرئيسية للمنهج الفعال بوسائل الإعلام مرهوناً بالتعاون مع الجهات المعنية بقضية العنف ضد المرأة، وأن خلق تغير يتسم بالإستدامة فى تعزيز العلاقات بين وسائل الإعلام المنتجة للأخبار والمصادر مثل الشرطة، المطالبين بمناهضة العنف ضد المرأة، الناجيات، وهؤلاء الذين يلعبون دوراً محورياً فى الأخبار.

وحاولت **(نوال وسار، 2015: 364 – 382)**[6] الكشف عن كيفية معالجة وسائل الإعلام لظاهرة العنف ضد المرأة، ومواطن القصور التي تواجهها وسائل الإعلام في معالجة قضية العنف ضد المرأة من خلال مسببات العنف ضد المرأة ودوافع انتشاره في المجتمع الجزائري من خلال وسائل الاعلام، ومعرفة نوع العنف الذي تتعرض له المرأة. وانتهت الدراسة إلى حصول مضامين ختان الإناث والضرب والقتل على أعلى معدلات تغطية في صحيفة إيلاف، إضافة إلى الوصول إلى آليات مواجهة العنف ضد المرأة ومنها التواصل المستمر بين الإعلام والمنظمات التى تعنى بحقوق المرأة، تأسيس لجنة إعلامية موحدة لمناهضة العنف ضد النساء، وضع إطار إعلامى مناصر لقضايا المرأة، ثم تعزيز دور المؤسسة الدينية وتبنى الخطاب المستنير.

وسعت كل من **(B.Radha & P.Govindaraju, 2015: 738 – 745)**[7] إلى تحليل خطاب صحف التاميل لأخبار العنف ضد المرأة، حيث توصلت إلى تصدر قضايا العنف الجنسى المواد الصحفية المنشورة بنسبة (35.8%) مقارنة بأنواع العنف الأخرى حيث جاء العنف المنزلى بنسبة (29.4%).

وأثبتت **(Aimee Vega Montiel, 2014: 17- 20)**[8] الطرق التى يعزز بها المحتوى الإعلامى العنف ضد المرأة، والتى تتحدد فى المضمون الذى يقدم الصورة النمطية المتحيزة ضد المرأة، حيث يقدم الذكور بصورة السلطة والإستقلال والسيطرة، فى حين يقدم النساء بصورة الحساسية والعاطفية، ترسيخ الصورة النمطية للمرأة بالتركيز على جوانب الشكل والجسد، فضلاً عن تقديم المرأة بنسبة (24%) فى المواضيع الإخبارية مقابل (76%) للرجال، وارتباط تقديم النوع اجتماعى فى الأخبار بعلاقة الهيمنة والتبعية.

وحاولت **(Natalie, 2014: 86-101)**[9] الكشف عن أطر تقديم القصص الإخبارية للعنف المنزلى بصحيفتى الجارديان والصن البريطانيتين على مدار عامين بهدف التحقق من مدى مطابقة القصص الإخبارية المنشورة مع الواقع الفعلى، وتوصلت إلى وجود تشابه فى تأطير العنف المنزلى مع الاغتصاب والعنف الجنسى فى الأخبار العامة مع التركيز على الضحايا مع الإشارة لأنواع مختلفة منهم تقدم تارة فى إطار اللوم وتارة فى إطار التعاطف.

ورصدت **(نجوى حسين خليل وأخرون، 2013: 81 – 89)**[10] تصدر القضايا الاجتماعية التى تناولتها الصحف المصرية القومية والحزبية والخاصة العامة والمتخصصة محل الدراسة خلال فترة التحليل بنسبة (37.1%) والتى تضمنت العنف ضد المرأة، والتمييز ضد المرأة، والمشكلات الزوجية التى تقع تحت بند العنف، والعنف الذى تتعرض له المرأة من التيار السلفى الذى يعمل على سلب المكتسبات التى حققتها المرأة.

وحاولت **(شيرين سلامة، 2012: 239- 283)**[11] استكشاف ملامح أدوار المرأة السعودية كفاعل فى الخطاب الإعلامى بالصحف والمواقع الإلكترونية، وكذلك رصد وتحليل وتفسير الأدوار الفاعلة للمرأة فى الخطاب الإعلامى وعلاقتها بالواقع اجتماعى، حيث توصلت إلى أن الخطاب الصحفى أبرز الفئات المهمشة من النساء مثل المسنات، وذوى الاحتياجات الخاصة، كما أوضحت أن أكثر الأطر بروزاً فى الخطاب الإعلامى هى أطر الضحية، المسؤولية الاجتماعية، والتمييز والتفوق، الدعائية والرسمية، ثم الوقاية والعلاج. وأستعرضت **(مرفت التلاوى، 2012: 12- 28)**[12] العلاقة بين الإعلام والعنف ضد المرأة، حيث رصدت فى المعالجة الإعلامية لقضايا العنف ضد النساء أن عدد المقالات المنشورة لا يعكس تغطية متعمقة أو حملات منظمة لمناهضة مختلف أشكال العنف ضد المرأة، حيث يتم التركيز على العنف الأسرى ويتغاضى عن الإشارة إلى القضايا المسكوت عنها فى الطبقات الاجتماعية

الأفقر كالتحرش الجنسى، وزنا المحارم فى العشوائيات، وكذلك العنف الجسدى على يد الزوج، و(45%) تعرضن للعنف الجسدى على يد ذكور غير الزوج.

واستهدفت **(رشا عبدالفتاح رسلان، 2013: 56 - 201)**[13] رصد وتحليل سمات الخطاب الصحفى المصرى بمختلف تياراته تجاه قضايا المرأة ومدى تأثره بالأجندة الدولية التى تضعها الهيئات والمنظمات الدولية ، حيث بلغ عدد مواد الرأى الإيجابية تجاه قضايا المرأة (52.7%) على مدار ست سنوات، مقابل(24.4%) سلبى، وجاء التحقيق الصحفى فى المركز الأول ين مواد الرأى التى تناولت قضايا المرأة بنسبة (61.3%)، وجاءت قضايا تمكين المرأة فى مقدمة قضايا المرأة، يليها التمييز، وقد اعتمد الكتاب على مسارات البرهنة العقلانية بنسة (94.2%).

وأشارت **(Farkhonda Hassan, 2009: 5- 58)**[14] إلى نتائج تحليل مضمون وسائل الإعلام المطبوع حيث عنونت (29%) من التغطية الصحفية بالعنف ضد المرأة، وجاءت ثلثا التغطية الصحفية للعنف كإستجابة لحوادث معينة أو جزء من تغطية الأحداث العامة أو فى شكل مقالات مجمعة تتعلق بالإغتصاب والتحرش الجنسى، والجرائم المرتكبة ضد النساء، وقد وردت أشكال العنف فى الطبقات الفقيرة كالتحرش الجنسى فى المصانع والحقول، زنا المحارم، وتجارة الفتيات مثل زواج الصيف والتى نادراً ما تظهر على صفحات الصحف.

**المحور الثانى: دراسات عنيت بقضايا العنف ضد المرأة**

استهدفت **(راندا يوسف وأخرون، 2015: 143- 160)**[15] تحديد أشكال العنف الموجه ضد المرأة الريفية والمسئول عنه و أسبابه و آثاره وكذلك الوسائل والأساليب التى تساعد فى الحد منه، وانتهت إلى تقدم العنف الجسدى لأشكال العنف التى تتعرض لها المرأة، يليه العنف المعنوى أو النفسى، ثم العنف الاقتصادى، وقد تساوت كل من العادات والتقاليد والفهم الخاطئ للدين فى مقدمة أسباب العنف ضد المرأة، بينما جاء فقدان الثقة بالنفس فى مقدمة أثار العنف.

واستهدف **(حسام أحمد أبو سيف، 2010: 399- 436)**[16] الكشف عن العلاقة بين العنف ضد المرأة والمساندة الاجتماعية لدى عينة من النساء بمحافظة المنيا، حيث توصل إلى وجود علاقة ارتباطية بين نوع العنف نفسى – جسدى – لفظى الموجه ضد المرأة وبين أبعاد المساندة الاجتماعية، فضلاً عن وجود فروق ذات دلالة بين متوسطات مربعات درجات نوع العنف تبعاً لمتغير النوع.

وحاول **(ريحانى الزهرة، 2010: 118)**[17] استكشاف العلاقة بين العنف الأسرى ضد المرأة وعلاقته بالإضطرابات السيكوسوماتية للنساء المعنفات وغير المعنفات، حيث انتهى إلى أن الزوج يأتى فى المرتبة الأولى فى ممارسة العنف ضد المرأة، يليه الأخ ثم الأب، حيث ثبتت صحة الفرض القائل بوجود علاقة ارتباط موجبة بين تعرض المرأة للعنف الأسرى وإصابتها بالإضطرابات السيكوسوماتية، كما تبين عدم

وجود فروق دالة إحصائياً بين مجموعة النساء المعنفات حسب خصائص العمر والمستوى الدراسى، الحالة الاجتماعية، العمل والمستوى الاقتصادى.

كما استهدف **(خيرى حسان السيد، 2009: 91- 136)**[18] التعرف على أهم الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والنفسية لظاهرة العنف ضد المرأة، أسبابه وسماته والآثار المترتبة عليه، وانتهى إلى أن الزوجة تصبح أكثر تعرضاً للعنف والإساءة من قبل الزوج عندما تكون بلا عمل وبلا دخل مستقل، وجود علاقة بين مشاهدة العنف بين الوالدين وممارستهم له فى مرحلة الرشد، كما توصل إلى أن بعض المعايير الثقافية فى المجتمع تشجع الزوج على ممارسة العنف.

وكشفت **(ميسون مقرن الفايز،2007: 15)**[19] أن الزوج هو المعنف الأول، يليه الأب ثم الأخ، وأن (95.9%) مفردة تعرضن للعنف النفسى، و(90%) تعرضن للعنف الجسدى، و(6.8%) تعرضن للعنف الجنسى.

**التعليق على الدراسات السابقة**

1- اعتمدت غالبية الدراسات على أسلوب تحليل المضمون تحقيقاً لأهداف الدراسة، فى حين كانت هناك ندرة فى الدراسات التى اهتمت باستخدام الأساليب الكيفية فى التحليل، من خلال تحليل الخطاب.

2- غلب الطابع الكمى والوصفى على معظم نتائج تلك الدراسات، بينما غاب البعد الكيفى والتفسيرى فى ضوء السياق المجتمعى الذى يوضح الأسباب ومن ثم يقدم الحلول الممكنة.

3- برز العنف الجنسى والجسدى كأكثر أنواع العنف التى تتعرض لها المرأة.

4- اعتمدت غالبية الدراسات السابقة على الأطر ولم تستخدم الكثير منها تحليل الخطاب باستثناء دراستى شيرين سلامة و رشا عبد الفتاح رسلان.

**جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة**

أفادت الدراسات السابقة الباحثة فى تحديد مفاهيم الدراسة، والمداخل النظرية المناسبة، وكذلك تحديد الجوانب المنهجية للدراسة (المنهج والأدوات) تساؤلات الدراسة، وكذلك بلورة مشكلة الدراسة بشكل دقيق.

**مشكلة الدراسة**

حيث أن قضايا العنف ضد المرأة لم تواكب تطوراً فى الخطاب الصحفى الذى اقتصر فى طرحه على القضايا العامة للمرأة والإعلام كالصورة النمطية، أو الأدوار التقليدية، أو استغلال المرأة كسلعة، مكرساً بذلك لصورة سلبية باتت هى الأكثر ظهوراً فى خطاب الصحافة المصرية، وفيما يتعلق بقضايا العنف ضد المرأة فقد جاء تقديم هذه القضايا فى إطار الأثار السلبية على المجتمع متخطياً الأثار السلبية على

المرأة نفسها، وذلك من خلال رصد الأفكار والتوجهات التى تروجها النصوص الإعلامية والتى تؤثر بدورها على الرأى العام؛ والتى فى إمكانها خلق سلوكيات اجتماعية مساندة للمرأة وداعمة لها. وفى ضوء ما سبق وإنطلاقاً من إدراك أن قضية العنف ضد المرأة هى قضية ثقافة ووعى، وإيماناً بأهمية الدور الذى تلعبه وسائل الإعلام فى تشكيل الأفكار والتأثير فى ثقافة المجتمع، ومن ثم القدرة على تكوين ثقافة اجتماعية مناهضة للعنف ضد المرأة تحددت مشكلة الدراسة **فى محاولة رصد وتحليل الطروحات المركزية والأطر المرجعية للخطاب الصحفى لقضايا العنف ضد المرأة فى صحيفة الوطن، والتعرف على الحجج والبراهين التى ساقها الخطاب من خلال مسارات البرهنة النى استند إليها الخطاب، وكذلك القوى الفاعلة وصفاتها والأدوار المنسوبة إليها، وتفسير ذلك فى إطار السياق المجتمعى المتزامن لفترة التحليل.**

**أهداف الدراسة**

1- التعرف على ملامح الخطاب الصحفى لقضايا العنف ضد المرأة فى صحيفة الوطن.

2- رصد الأطروحات المركزية لقضايا العنف ضد المرأة فى خطاب صحيفة الوطن.

3- رصد وتحليل مسارات البرهنة المستخدمة فى خطاب صحيفة الوطن.

4- رصد وتحليل الأطر المرجعية التي ارتكز عليها خطاب صحيفة الوطن.

5- رصد القوى الفاعلة وتحليل وتفسير سماتها و الأدوار المنسوبة لها فى قضايا العنف ضد المرأة فى خطاب صحيفة الوطن.

6- رصد وتحليل وتفسيرالأطرالإعلامية الخاصة بمعالجة قضايا العنف ضد المرأة فى خطاب صحيفة الوطن.

**الإطارالنظرى للدراسة**

ترجع أهمية النظريات الاجتماعية لكونها تتضمن افتراضات خاصة بطبيعة الواقع الاجتماعى مثل المادية والمثالية، التغير أوالثبات، التكامل والتوازن أو التناقض والصراع، كما تتضمن أيضاً افتراضات خاصة بطبيعة الإنسان وقدراته، وتشمل افتراضات تتعلق بنوعية المتغيرات السببية والتفسيرية والتى تتنوع ما بين متغيرات مادية ومتغيرات مثالية كالقيم والأفكار، أو متغيرات طبيعية وجغرافية **(نجلاء الوردانى، 2016: 85- 86)[20].**

وإنطلاقاً من موضوع الدراسة الراهنة والذى يبحث الخطاب الصحفى لقضايا العنف ضد المرأة، رأت الباحثة ضرورة الاعتماد على أكثر من مدخل نظرى فى إطار تكاملى، يحقق أهداف الدراسة فى فهم وتحليل وتفسير الموضوع محل الدراسة، وقد استندت الباحثة فى اختيار المداخل النظرية للدراسة، إلى اعتبارين أساسيين يتعلق الأول منهما بمدى ملائمة تلك المداخل لموضوع الدراسة، بينما يتعلق الاعتبار

الثانى بخصوصية المجتمع المصرى، وواقعه الاجتماعى والثقافى والسياسى، لذلك فقد تمت الاستعانة بالنظريات التالية لتشكيل إطار الدراسة النظرى.

**أولاً: نظرية الثقافة الفرعية The Sub cultural Theory**

تعود هذه النظرية إلى تعدد الثقافات داخل المجتمع الواحد، حيث ينتمى كل فرد فى المجتمع إلى قطاع معين، أو جماعة محددة ذات ثقافة خاصة بها، وبالتالى فهو يعادى الثقافة الأخرى ويتعارض مع كل ثقافة مغايرة لثقافته التى اعتاد عليها، ويرى **تاونسند Tawncend** أن الثقافة الفرعية تتكون من مجموعة النظم الخاصة بها والتى تحتوى مجموعة من القيم والمعتقدات التى تنتقل من جيل إلى آخر من خلال الضبط الاجتماعى والتنشئة الاجتماعية، وهذا ما ينطبق على العنف؛ فبعض الجماعات والقبائل تورث أبنائها العنف وتراه سلوكاً مشروعاً ومقبولاً، بل ويحتذى به، ومنه العنف ضد المرأة وهو ثقافة مضادة للمجتمع **(جومانا عبد الكريم، 2014: 60-61)**[21].

ويلاحظ أن مظاهر العنف والعدوان توجد بشكل واضح فى بعض الثقافات الفرعية ذلك لأن نفس المجتمع مسؤل عن غالبية أحداث العنف فيه، سواء كان ذلك داخل الأسرة أو فى الشارع، وتكمن فائدة هذه النظرية فى تفسير العنف فى أنها تلقى الضوء على الدور الذى يلعبه تكرار السلوك العنيف فى تدعيم القيم الخاصة، والميول التبريرية التى يترتب عليها المزيد من السلوك العنيف **(زكية بن خميسى رزق، 2013: 22)**[22].

**جوانب الإستفادة من نظرية الثقافة الفرعية فى الخطاب الصحفى للعنف ضد المرأة**

تم توظيف نظرية الثقافة الفرعية كمدخل ملائم لطبيعة الدراسة، باعتبار أن المجتمع المصرى شأنه شأن بقية المجتمعات ينحدر أفراده من ثقافات متباينة تسبغ عليهم عادات وأنماط فى التفكير تجاه القضايا، وحيث أن العنف ضد المرأة ناتج فى المقام الأول للثقافة الذكورية التى تفرض نظرة دونية للمرأة، ويظهر ذلك عبر مستويات مختلفة؛ فعلى سبيل المثال تبرز أنوع معينة من العنف ضد المرأة فى المستويات الاقتصادية الاجتماعية المنخفضة متأثرة بطبيعة المستوى منها ختان الإناث، الضرب، الحرمان من التعليم، الإجبار على العمل و الزواج المبكر و التعرض للإغتصاب، فى حين يؤثر متغير محل الإقامة أيضاً بدوره فى أنواع العنف ضد المرأة، حيث يبرز فى الريف ختان الإناث، والزواج المبكر، وزواج الصيف – فى بعض قرى الفيوم والجيزة - وفى محافظات الوجه القبلى يبرز حرمان المرأة من الميراث بدعوى عدم توريث الأرض للإناث. وكذلك بالنسبة لمتغير التوجه السياسى؛ حيث نجد استغلال أصحاب تيار الإسلام السياسى فى طرح تفسيرات مغلوطة بهدف فرض حالة إقصاء سياسى للمرأة لمنعها من المشاركة.

وسيتم الاعتماد على هذا المدخل النظرى فى تفسير أدوار القوى الفاعلة، والأطر المرجعية التى يستند لها منتجوا الخطاب.

**ثانياً: النظرية النسوية Feminism Theory**

يقصد بالنظرية النسوية التيار النظرى الذى يتضمنه ثراث دراسات المرأة، وتنظر النظرية للعالم من منظور أقلية غير معترف بها وغير منظورة حتى الآن وهى النساء، وقد اختزلت النظرية النسوية الشاملة للتنظيم الاجتماعى إلى متغير بسيط للنمط الاجتماعى وهو النوع الاجتماعى Gender **(مصطفى خلف، 2002: 296 – 297)**[23]. بينما يعرف معجم ويبستر النظرية النسوية على أنها "النظرية التى تنادى بمساواة الجنسين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتسعى بوصفها حركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها وإلى إزالة التمييز الجنسى الذى تعانى منه" **(نجلاء الوردانى، 2016: 96)**[24].

وتضم النظرية النسوية ثلاث اتجاهات أساسية هى الاتجاه النسوى الفردى، والاتجاه الاشتراكى، والاتجاه الراديكالى المعاصر، حيث يركز الاتجاه الأول والثانى على قضايا المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فى حين يركز الاتجاه الثالث على ضعف المرأة وعلاقة تبعيتها للرجل التى نتجت عن السلطة الأبوية **(فاتن أحمد، 2002: 8)**[25]، حيث ترى قهر المرأة بوصفه واحداً من أهم أشكال القهر المجتمعى الذى لا يقف فقط عند المرأة ولكنه يتقاطع مع الحدود العرقية والثقافية والطبقات الاقتصادية **(صالح سليمان عبد العظيم،2014: 645)**[26]، وقد استخدمت النسوية الراديكالية Radical Feminism مفهوم السلطة الأبوية والثقافة الذكورية التى تربط الصور والتدنى بكل ماهو أنثوى، حيث يمارس الرجل قوته على المرأة بطرق عديدة تبدأ من الإشباع الذاتى، والاستغلال الاقتصادى، والعمل المنزلى، والتحكم الجنسى، وكذلك أشكال العنف ضد المرأة **(سامية خضر، 2005: 50 – 51)**[27].

**جوانب الإستفادة من النظرية النسوية فى الخطاب الصحفى للعنف ضد المرأة**

تم توظيف النظرية النسوية والتى تعد محوراً رئيساً لموضوع الدراسة بهدف تفسير أشكال العنف المختلفة التى وردت بالطروحات المركزية الأكثر بروزاً فى خطاب صحيفة الوطن، والتى تم التدليل عليها باستخدام حجج وبراهين ساقها منتجوا الخطاب فى مسارات البرهنة، وأكدت عليها الأطرالمرجعية. وهى الجزء الموجود فى الخطاب والذى يعكس أو يفسر أسباب العنف القائم على النوع الاجتماعى فى النصوص محل التحليل.

**ثالثاً: نظرية العنف الرمزى Symbolic Violence**

يعرف **بيير بورديو** العنف الرمزى بأنه العنف غير الفيزيائى والذى يتم عبر وسائل التربية وتلقين المعرفة و الأيديولوجيا، وهو عنف غير مرئى بالنسبة لضحاياه أنفسهم، فهو يمارس على الفاعلين الاجتماعيين بموافقتهم وتواطؤهم؛ لذا فهم غالباً لا يعترفون به كعنف حيث أنهم يستدمجونه كبديهيات أو مسلمات من خلال وسائل

التربية والتنشئة الاجتماعية، ولعل هذا المفهوم هو الأكثر قدرة على كشف علاقة السياق الاجتماعى والثقافى بالعنف ضد المرأة، حيث يشاع استخدام هذا المفهوم بدرجة عالية من التبسيط وكأنه النقيض للعنف الجسدى المباشر، أو نوعاً من أنواع العنف الذى يخلف أثاراً نفسية فهو مفهوم يرتبط بالأطر والبنى الاجتماعية التى تنظم علاقات السيطرة والتى يكون العنف البدنى أو النفسى نتيجة لها **(بييربورديو، 2009: 62- 67)**[28].

**جوانب الإستفادة من نظرية العنف الرمزى فى الخطاب الصحفى للعنف ضد المرأة**

تم توظيف هذه النظرية للكشف عن علاقة المستوى الاجتماعى والثقافى للعادات والتقاليد التى تكسب أفراد المجتمع قيماً معينة، بشكل غير مباشر دون إدراك لكون تلك الممارسات عنف ضد المرأة. وتتضح خصوصية العنف ضد المرأة بالدراسة الراهنة؛ فى ضوء علاقته بالسياق المجتمعى والثقافى الذى يتم فى إطاره العنف ضد المرأة فى ظل علاقات القوى ونظام الهيمنة والسلطة الذكورية، وتدنى النظرة للمرأة واعتبارها كائن مستباح تفرض عليه أدوار محددة، فبالرغم من انتشار الوعى بحقوق المرأة باتت الإنتهاكات أكثر وضوحاً وفهماً، وهو ما يرتكز على علاقات السيطرة ويظهر التمييز على أساس النوع.

**تساؤلات الدراسة**

تسعى الدراسة الراهنة للإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما الطروحات المركزية التى برزت فى إطارها قضايا العنف ضد المرأة فى صحيفة الوطن ؟
2- كيف عبرت الأطروحات المركزية عن قضايا العنف ضد المرأة فى صحيفة الوطن ؟
3- ما الحجج والبراهين التى وردت كمسارات للبرهنة فى خطاب صحيفة الوطن للقضايا العنف ضد المرأة؟
4- ما الأطرالمرجعية التى استند لها خطاب صحيفة الوطن فى قضايا العنف ضد المرأة؟
5- ما القوى الفاعلة التى برزت فى خطاب صحيفة الوطن تجاه قضايا العنف ضد المرأة؟
6- كيف قدمت صحيفة الوطن أدوار وسمات القوى الفاعلة فى قضايا العنف ضد المرأة؟
7- إلى أى مدى عبر خطاب خطاب صحيفة الوطن بشكل واقعى عن قضايا العنف ضد المرأة؟

**الإجراءات المنهجية للدراسة:**

**نوع الدراسة**

تنتمى هذه الدراسة إلى البحوث التحليلية الكيفية Qualitative Analytical Searches التى تستهدف وصف وتحليل وتفسير الخطاب الصحفى بمقالات صحيفة

الوطن لقضايا العنف ضد المرأة، وتحديد الأطر التى اعتمد عليها الخطاب الصحفى من خلال التحليل الكيفى.

**منهج الدراسة**

اعتمدت الدراسة على **منهج المسح الإعلامى** بشقيه الوصفى والتحليلى بإعتباره جهداً علمياً منظماً للحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالظاهرة محل الدراسة، وذلك لمسح وتوصيف وتحليل خطاب صحيفة الوطن لقضايا العنف ضد المرأة، ورصد الأطر التى اعتمد عليها خطاب هذه الصحيفة، كما اعتمدت على **أداة المقارنة المنهجية** والتى تم توظيفها لاستيضاح مدى بروز وكثافة الطروحات المركزية والفرعية خلال فترات الدراسة المختلفة، ودلالة هذه التوقيتات التى برزت فيها تلك الطروحات بكثافة.

**أدوات الدراسة**

**أداة تحليل الخطاب**

فى مطلع السبعينيات من القرن الماضى اتجه عدد من الباحثين الإسكندنافيين فى مجال الإعلام إلى تأييد واستخدام التحليل الكيفى للمحتوى من منظور أيديولوجى، وعرف هذا التوجه بالتوجه الإنسانى humanistic trend والذى ركز على علاقات القوة التى تحاول النصوص الإعلامية التعبير عنها **(محمد شومان، 2007: 22- 23)**[29].

إن تحليل الخطاب الإعلامى لا يمثل فقط أداة لتحليل البيانات، بل هو عبارة عن منهج ونظرية أى عبارة عن حزمة متكاملة، فهو يشكل منظوراً بشأن طبيعة اللغة وعلاقتها بالواقع الاجتماعى، وبعبارة أكثر تحديداً يعد تحليل الخطاب عبارة عن مجموعة متصلة من المناهج لدراسة الخطاب، وهذه المناهج يترتب عليها مجرد ممارسات لجمع البيانات وتحليلها، وإنما يترتب عليها أيضاً مجموعة من الافتراضات النظرية.

ذلك أن الأدوات المنهجية المتنوعة التى تندرج تحت هذا المدخل تتيح امكانية استخلاص المؤشرات والدلالات المختلفة التى يسعى الباحث إلى استخراجها من النص، مع إمكانية الدمج بين أكثر من أداة من أدوات تحليل الخطاب، بهدف تحقيق المزيد من الفهم وبصورة أكثر وضوحاً من تلك التى تتحقق عند استخدام أداة واحدة من أدوات تحليل الخطاب **(نرمين خضر، 2016: 16 – 17)**[30].

واصطلاح الخطاب هكذا يستخدم بصورة متفق عليها للإشارة إلى المنطوق فى المدى الأكبر من الجملة المفردة، وتحليل الخطاب يُعنى ببحث عملية التفاعل بين اثنين أو أكثر، وهو فى استخداماته المختلفة يشير إلى عملية اتصالية تفاعلية يكمن الإقناع كغرض أساسى وراءها، فالخطابات هى عملية إنتاج وإعادة إنتاج المعنى وهى نتاج تكوينات اجتماعية وتاريخية ومؤسساتية يتم فيها إنتاج المعنى. كما يدخل فى مفهوم الخطاب ومحدداته وجود منتج للخطاب له خصائص نوعية باستخدام اللغة وغيرها من العلامات والصور- وهى رموز تحمل معانى وتعبر عن توجهات وأيديولوجيات الجماعات المنتجة للخطاب - بغرض اتصالى إقناعى مقصود، يتوجه نحو جمهور مستهدف فى ظل بيئة جدلية تموج بخطابات متنوعة **(هشام عطية،**

**2012: 16 – 17)**[31]، وهكذا يتميز تحليل الخطاب بالتزامه بنظرة تفسيرية Constructivist اجتماعية مع محاولة استكشاف العلاقات بين النص والخطاب والسياق **(محمد شومان، 2007: 28)**[32].

وقد اعتمدت الدراسة الراهنة على أداة تحليل الخطاب **Discourse Analysis** الذى يمثل الرسالة من حيث موضوعها وعناصرها، وكافة مكوناتها الظاهرة والمستترة، بما تنطوى عليه من معان ودلالات و أهداف فى سياقها الزمنى والمؤسسى والمجتمعى، ويعد تحليل الخطاب أحد أساليب التحليل الكيفى، وقد اعتمدت الدراسة فى هذا الإطار على أدوات:

- **تحليل مسار البرهنة**: والتى تسمح عبر تطبيقها بإستخراج وتصنيف أطروحات الخطاب المركزية والفرعية فى إطار فئات التحليل الخاصة بالظاهرة المدروسة، مع رصد عملية منطقة هذه الأطروحات عبر المبررات المرافقة لها والتى يوظفها منتجوا الخطاب لإثبات صحة رؤاهم **(هشام عطية، 2012: 44- 45)**[33]، وتتضمن الحجج والبراهين التى يتضمنها الخطاب للدلالة على صحة المقولات والأفكار، وذلك من خلال رصد وتحليل الطروحات المركزية والفرعية للخطاب الصحفى عن قضايا العنف ضد المرأة.
- **تحليل القوى الفاعلة**: وتعنى الأطراف التى وردت فى الخطاب باعتبارها مؤثرة فى الأحداث، من خلال رصد وتحليل الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة التى وردت فى الخطاب، وأهم سماتها، وتقييمها سلباً أو إيجاباً وفقاً لهدف الخطاب، وذلك لقراءة دلالاتها عبر ربطها بسياق إنتاجها داخل الخطاب.
- **تحليل الأطر المرجعية**: وهى بمثابة المبادئ التى تستند إليها الصحيفة فى عرض خطابها بشأن العنف ضد المرأة، وتمثل الإطار الذى يغلف الطروحات، أو الأيديولوجية و الإحالة المرجعية التى تستند إليها فى تأكيد مواقفها.
- **تحليل السياق الإنتاجى للخطاب:** والذى يتضمن تحليل ورصد البيئة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة، والتى تم إنتاج الخطاب فيها، ثم الجمهور المستهدف مع دراسة المرجعية الفكرية لمنتج النص الصحفى، والتأثير المراد إحداثه على الجمهور **(عيسى عبدالباقى، 2017: 268)**[34]، وذلك من خلال رصد وتحليل البيئة التى ينتج فيها الخطاب الصحفى لقضايا العنف ضد المرأة.

**عينة الدراسة**

**أ- عينة الخطاب الصحفى**

قامت الباحثة باختيار و تحديد عينة الدراسة بناء على شروط موضوعية فى مجال تحديد الصحف الخاضعة للدراسة، اتساقاً مع طبيعة مشكلة الدراسة، واستناداً للمؤشرات الواردة فى الدراسة الاستطلاعية، وذلك على النحو التالى:

**أولاً: الدراسة الاستطلاعية**

تم إجراء دراسة إستطلاعية على عينة من الصحف القومية والخاصة تضمنت الأهرام والوطن والمصرى اليوم بهدف:

1- جمع البيانات الأولية عن الدراسة.

2- مساعدة الباحثة فى تحديد مشكلة الدراسة بشكل أدق.

3- تحديد أكثر الصحف تناولاً لقضايا العنف ضد المرأة.

4- التعرف على أكثر مواد الرأى تناولاً لقضايا العنف ضد المرأة.

5- وضع معايير محددة.

تم إجراء الدراسة فى الفترة من بداية يناير 2017 حتى نهاية فبراير 2017 على عينة قوامها (24) عدد تم اختيارها بطريقة الأسبوع الصناعى، بواقع (8) أعداد لكل صحيفة، حيث انتهت نتائج الدراسة الاستطلاعية إلى:

- بلغ حجم المواد الصحفية المنشورة لقضايا العنف ضد المرأة (18) مادة صحفية.

- تصدر المقال الصحفى مواد الرأى فى الاهتمام بتناول قضايا العنف ضد المرأة بنسبة (43%)، يليه (27%) للتحقيق، ثم (16%) للحديث، وأخيراً (14%) للتقرير.

- جاءت صحيفة الوطن الأكثراهتماماً بقضايا العنف ضد المرأة بالنسبة لحجم المواد الصحفية المنشورة لقضايا العنف ضد المرأة بنسبة (46%).

**ثانياً: مبررات اختيار العينة:**

- أن تتسم بكونها صحف رأى، تهتم بإفراد مساحات واسعة لمواد الرأى المختلفة، بما يتيح المجال لوجود ثراء فى خطاب صحفى يسمح بدراسته.

- تضم كتاباً ينتمون لمختلف الأيديولوجيات الفكرية فى مناخ يطرحون خلاله رؤاهم بحرية ، وتنوع المرجعيات التى ينطلقون منها لمعالجة قضايا العنف ضد المرأة.

- تخاطب القارئ العادى بلغة مبسطة تضمن وصول محتوى الخطاب مفهوماً ومدركاً بشكل واضح.

- أن تتمتع بحضور مكثف ومستمر لقضايا العنف ضد المرأة، وأن يكون حاضراً خلال فترة زمنية مناسبة تسمح بدراسته.

**ب تحديد عينة المواد الصحفية الخاضعة للتحليل:** قامت الباحثة بتحديد مواد الرأى التى ستخضع للتحليل، فى ضوء أهداف الدراسة، وبما يجيب على تساؤلاتها، حيث تم اختيار مواد الرأى التى تضمنت المقال الصحفى بأنواعه الافتتاحى والتحليلى والعمودى، كوحدات للتحليل، باعتبار أن هذه المواد تهدف إلى إقناع القارئ بوجهة

نظر الصحيفة أو الكاتب بشكل مباشر، حيث تحمل أفكار ووجهات نظر محددة تستهدف إقناع القارئ بها، وبناءاً عليه تم اجراء الدراسة على (33) وحدة خطاب صحفى لمقالات تضمنت قضايا العنف ضد المرأة، والمنشورة بصحيفة الوطن.

**جـ - طريقة التحليل**

- قامت الباحثة بقراءة النص للمقال وحدة التحليل، للوقوف على الفكرة العامة ثم استخراج الطرح المركزى والطروحات الفرعية الواردة بالنص.

- تم رصد الحجج والبراهين التى استندت لها الطروحات المركزية والفرعية، وكذلك تحديد الأطر المرجعية من خلال الكلمات أو الجمل أو الفقرات التى تحمل معانٍ ودلالات داخل النص.

- تم رصد القوى الفاعلة التى تنوعت داخل النص الواحد، وكذلك تحديد الصفات والأدوار المنسوبة لها.

**د- العينة الزمنية**

وتبدأ من يناير 2017 حتى نهاية ديسمبر 2017 ولمدة عام كامل، وقد تم تحديد هذه الفترة للأسباب التالية:

- تقدير القيادة السياسية للمرأة المصرية، وإعلان 2017 عاماً للمرأة المصرية.

- أن هذه الفترة قد شهدت العديد من الفاعليات المرتبطة بقضايا المرأة بوجه عام، وقضايا العنف ضد المرأة على وجه خاص حيث تم خلالها إطلاق الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة 15-20، وذلك على مستوى مختلف مؤسسات الدولة، ومنظمات المجتمع المدنى، ووسائل الإعلام.

**اختبارى الصدق الثبات**

**اختبار الصدق**: تم إجراء قياس صدق الأداة من خلال عرض صحيفة تحليل الخطاب، على مجموعة من المحكمين من الأساتذة والخبراء فى الإعلام [*1]لتحكيم الصحيفة، لتقرير مدى صلاحيتها لقياس ما هو مستهدف، وتم إجراء التعديلات عليها فى ضوء ما أشار إليه المحكمون.

*** أسماء السادة المحكمين من الأساتذة والخبراء:**

- أ.د. رجاء عبد الودود - أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة المنيا.
- أ.م.د. مروى يس - أستاذ الإذاعة والتليفزيون المساعد ووكيل كلية الإعلام – جامعة بنى سويف.
- أ.م.د عيسى عبد الباقى - أستاذ الصحافة المساعد ووكيل كلية الإعلام – جامعة بنى سويف.
- الكاتبة الصحفية سمر الدسوقى رئيس تحرير مجلة حواء.

**قياس الثبات:** قامت الباحثة باجراء اختبار الثبات بنفسها وذلك من خلال تحليل 8 نصوص لمقالات والخروج بنتائج، ثم إعادة تحليل نفس النصوص مرة اخرى مع نفسها بعد عشرة أيام للتحقق من مدى تشابه نتائج التحليل الثانى مع الأول، والتى أظهرت درجة تشابه مرتفعة تصل إلى نسبة 90%.

**الإطارالمعرفي للدراسة**

بدأ مصطلح العنف ضد المرأة يترسخ فى الخطاب الدولى بدءً من الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1993، وتلى ذلك خطوات عديدة تضمنت تحديد يوم 25 نوفمبر من كل عام يوماً دولياً للقضاء على العنف ضد المرأة، فضلاً عن الحملة التى أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة عام 2008 بعنوان "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة" **(منظمة المرأة العربية، 2015: 17)**[35].

ووفقاً للإعلان السابق فإن العنف ضد المرأة يعرف بأنه أى "فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما فى ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفى من الحرية، سواء حدث ذلك فى الحياة العامة أو الخاصة".

كما يعرف العنف ضد المرأة عالمياً بأنه أى عائق أمام المساواة القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة وينتهك حقوقها وحرياتها الأساسية **(Vipul khosal& Akina Mikami et all, 2014:2087 – 2103)**[36]، أو إنه رد فعل إنسانى ناتج عن عدم التوافق مع البنى الاجتماعية **(فوزية برج، 2014: 18)**[37] .

**أنواع العنف ضد المرأة**

**1- العنف الجسدى:** وهو الاستعمال القصدى للقوة الجسدية أو السلاح من أجل إذاء المرأة أو اصابتها ويشمل (الصفع – اللكم – السحل – الدفع – التهديد بالسلاح- توجيه السلاح نحوها)، أو ضرورة إمتثال المرأة للأوامر والتعليمات بهدف أداء الأدوار اجتماعية التى تعرضها لعنف يجمع بين الضرب والسب.

**2- العنف الجنسى:** ويتضمن إجبار المرأة على ممارسة جنسية دون موافقتها، أو ممارسة ذلك مع امرأة مريضة أو معاقة، وتستخدم الأمم المتحدة تعريفاً واسعاً يشمل الاغتصاب والإعتداء الجنسى، والتحرش الجنسى، والزواج المبكر والقسرى، وتشويه الأعضاء، وكذلك أى فعل جنسى أو تعليقات غير مرغوب فيها بالإكراه **(فوزية برج، 2014: 20 - 33)**[38]، **(مرفت التلاوى، 2012: 12- 28)**[39].

**3- العنف النفسى:** ويعنى السيطرة على المرأة وعزلها وإذلالها، من خلال تعرضها للسب والشعور بالإهانة والتقليل من القدر أمام الآخرين، كما يتضمن التهديد

والتخويف مثل الصراخ، والمنع من الخروج من المنزل لزيارة الأهل أو العمل، أو تلق العلاج، وقد أشارت بيانات وتقارير البنك الدولى أن النساء اللائى تتراوح أعمارهن ما بين 15- 44 سنة، أكثر تعرضاً لخطر الاغتصاب والعنف العائلى، بشكل أكبر من خطر الإصابة بأمراض السرطان، والملاريا، وحوادث السيارات[40] **(United Nations, 2011)**

**أشكال العنف ضد المرأة**

**1- العنف السوسيو اقتصادى:** مثل إجبار المرأة على العمل بوظيفة معينة، نتيجة للظروف الاجتماعية للأسرة، والتى تجعل منها كائن يتصرف وفق دوافع ليس له أدنى وعى بها، من أجل التكييف مع الإكراهات الاقتصادية، أو منعها من الحصول على الموارد الأساسية وتحقيق إستقلال اقتصادى.

**2- العنف المنزلى Domestic Violence** ويعرف بالأنماط السلوكية المختلفة من أحد أفراد الأسرة ضد الأعضاء الأخرين والتى تسبب بشكل مباشر أو غير مباشر إلحاق أضرار نفسية أو بدنية أو لفظية أو جنسية **(Luc Stevens, 2014: 8)**[41] ، ومنه أيضاً عنف الشريك الحميم ويقصد به جميع أعمال العنف الجسدى، أو الجنسى، أو النفسى، أو الاقتصادى بين الزوجين.

**3- الإتجار بالبشر Human Trafficking** والذى تمثل النساء والفتيات الغالبية العظمى منه، حيث بلغت نسبتهن 80% بالإتحاد الأوروبى، ويتخذ أشكال الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسى، العمل الجبرى، السرقة القسرية، أو العمل فى المنازل بدون أجر.

**4- التهديدات من خلال تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعى Treats From ICT and Social Media** حيث يسمح الإنترنت بما يسمى بالتحرش السيبرانى عن طريق البريد الإلكترونى، والرسائل النصية المهينة، ووسائل التواصل الاجتماعى، وإرسال صور غيرلائقة كوسيلة للإعلان.

**العنف ضد المرأة فى المجتمع المصرى**

1- إن المجتمع المصرى مجتمع يتسم بالصفة الذكورية، فهو مجتمع ذكورى أبوى يمارس فيه الرجل أو صاحب السلطة شكلاً من أشكال الاستبداد من أعلى إلى أسفل.

2- إن الأوضاع الاقتصادية والمتدنية تساعد على زيادة حالات ممارسة العنف.

3- إن العنف يدخل فى دائرة متكاملة، فالأقوى يمارس العنف ضد الأقل، والرجل يمارس العنف ضد المرأة، والمرأة قد تمارس العنف ضد أولادها، فهى حركة تدويرللعنف.

4- إن العنف لا يعرف الطبقات الاجتماعية، فهو يمارس على نساء كل الطبقات لكن تختلف أشكالة باختلاف الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها المعتدى، أو المعتدى عليها **(نجلاء الوردانى، 2016: 37)**[42].

**جدول رقم (1) يوضح العنف الذى تتعرض له المرأة على المستوى الدولى**

| المكان | التكلفة الاقتصادية |
|---|---|
| الاتحاد الأوروبى | 40 – 50% من النساء تعرضن للتحرش فى أماكن العمل |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 83% من الفتيات بين 12-16 سنة تعرضن للعنف فى المدارس |
| بلدان آسيا والمحيط الهادى | 30 – 40% أبلغن عن تحرش لفظى وجسدى وجنسى |

**التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعى**

وتشمل التكاليف المباشرة لخدمات الرعاية الطبية وتقديم العلاج والدعم للنساء والأطفال، والرعاية النفسية والاجتماعية كالضمان الاجتماعى وتوفير الملاجئ وأماكن الاستضافة، وإنفاذ القانون وتقديم الجناة للعدالة، وتكاليف غير مباشرة مثل فقدان العمالة والإنتاجية، وتكاليف الألم والمعاناة البشرية **(United Nations,** [43] **2011)** ، فعلى سبيل المثال بلغ حجم التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة فى الإتحاد الأوروبى 228 بليون يورو سنوياً موزعة كالتالى 45 مليار يورو للضحايا، 24 مليار يورو لضياع الناتج الاقتصادى، و 159 مليار يورو للألم والمعاناة **(European Union, 2016)** [44].

**جدول رقم (2) يوضح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعى على المستوى الدولى**

| الدولة | التكلفة الاقتصادية سنوياً |
|---|---|
| الاتحاد الأوروبى | 228 بليون يورو |
| المملكة المتحدة | 23 بليون جنيه استرلينى |
| كندا | 684 مليون دولار كندى |
| أوغندة | 2.5 مليون دور أمريكى |
| مصر | 2 مليار و17 مليون جنيه مصرى |

وفقاً للجدول السابق فإن التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعى فى مصر[45] والتى أجراها كل من الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء بالتعاون مع المجلس القومى للمرأة بلغت 2 مليار و17 مليون جنيه مصرى، وهو وذلك وفقاً لمجموعة من المؤشرات التى جاءت على النحو التالى:

- يقدر عدد النساء المتزوجات اللائى يتركن منزل الزوجية نتيجة للعنف على يد الزوج نحو مليون امرأة سنوياً.

- تبلغ تكلفة السكن البديل أو المأوى عندما تترك النساء منازلهن بسبب العنف على يد الزوج ما يقرب من 585 مليون جنيه مصرى سنوياً.

- نحو 2 مليون و400 ألف امرأة أصبن بنوع واحد أو أكثر من الإصابات نتيجة للعنف على يد الزوج أو الخطيب.

- نحو 2مليون و500 ألف امرأة عانين من أشكال مختلفة من التحرش الجنسى فى الشوارع فى العام الماضى وحده.

**إشكاليات الخطاب النسوى فى الإعلام المصرى**

1- الرؤية الجزئية الأحادية المبتورة لقضايا المرأة، حيث يتم تناولها وطرحها باعتبارها قضية تخص النساء فقط و لا تطرح على أنها قضية تخص المجتمع بأكمله وتهم الرجال مثل النساء.

2- تعانى المرأة المصرية من التناقض الناتج عن وجود أجندتين للتغيير الأجندة الأجنبية التى تفرضها الجهات المانحة والتى تركز على قضايا الختان والأسرة المثلية وسفر الزوجة للخارج دون موافقة الزوج، وبين أولويات الأجندة المحلية مثل الفقر والأمية والبطالة وقوانين الأحوال الشخصية والتفسير الذكورى المغرض للنصوص الدينية الخاصة بالمرأة، وتمثل هذه المشكلات أولوية قصوى بالنسبة لنساء الحضر والريف معاً، وإذا كان الإعلام المصرى يلتزم بهذه الأجندة إلا أنه من الناحية الواقعية يولى اهتمامه الأكبر لمفردات الأجندة الأجنبية.

3- إذا كان الوعى المشوه والزائف بقضايا المرأة المصرية فى الريف والحضر والذى يهيمن على العقل الجمعى من النساء والرجال ويشكل عائقاً فكرياً ونفسياً يحول دون تحقيق المساعى الجادة للنهوض بالمرأة، فإن صورة الحالات المشوشة والمغلوطة لدى النساء تمثل العقبة الكبرى فى تحرير وعى النساء وارادتهن وعلى الأخص نساء الريف المستسلمات للخرافات والمغيبات بفعل القهر الاجتماعى الأبوى والفقر والأمية.

وهنا يبرز غياب الدور التنويرى للإعلام الذى لا يزال يعيد إنتاج الخطاب التقليدى العاجزعن تحرير النساء من تركة الموروثات التى تكرس الاحساس بالدونية والنقص **(عواطف عبد الرحمن وأخرون، 2008: 10-11)**[46].

**آليات مواجهة العنف ضد المرأة: (Farkhonda Hassan, 2009: 5- 58)**[47]

- مطالبة وسائل الإعلام باحترام خصوصية النساء اللائى يتعرضن للعنف بغض النظر عن أوضاعهن الاجتماعية و الاقتصاية، وحقوقهن الإنسانية.

- توفير مصادرمعلومات دقيقة للعاملين بوسائل الإعلام بشأن العنف ضد المرأة وآثاره الاجتماعية على الأسر.

- إدراج مواد عن حقوق الإنسان بما فى ذلك حقوق المرأة بالمناهج الدراسية بكليات وأقسام الإعلام.

- مواصلة الحوار بين المجلس القومى للمرأة و الصحفيين والكتاب والمعنيين حول سُبل الحد من العنف ضد المرأة.

وانتهى مؤتمر **(دور الإعلام فى مواجهة العنف ضد المرأة، 2015)** [48] إلى ما يلى:

- التوقف عن معالجة قضايا المرأة عبر منظور تجارى أو أيديولوجى يبخس قضاياها حقها، ويظهرها بشكل منفصل عن الواقع، ومعالجة العنف فى إطار العنف المستمر فى المجتمعات العربية.

- مراعاة تضمين النوع اجتماعى فى المضمون الإعلامى بوجه عام.

- مطالبة وسائل الإعلام بتطوير خطاب إعلامى ينطلق من رسالة الإصلاح الاجتماعى بوجه عام، ويأخذ فى الاعتبار أهمية إعادة النظر للمرأة كإنسان كامل.

**التعريفات الإجرائية**

**الخطاب الصحفى:** ويقصد به فى هذه الدراسة المادة الصحفية المنشورة فى الصحيفة محل الدراسة والتى تحمل معانى وأفكار تستهدف إقناع القراء بها من خلال الإستناد إلى حجج وبراهين تدلل على صدق الفكرة وتدعم الطروحات المركزية الواردة فى الخطاب، وذلك لمدة عام كامل، يبدأ من يناير 2017 حتى نهاية ديسمبر 2017.

**العنف ضد المرأة:** ويقصد به فى هذه الدراسة كافة أشكال الإيذاء النفسى أو الجسدى أو الجنسى، وكافة مظاهر التمييز ضد المرأة وحرمانها من حقوقها الإنسانية فى العمل والتعليم والصحة والمشاركة.

**نتائج الدراسة**

انتهت نتائج الدراسة التحليلية لخطاب العنف ضد المرأة، فى صحيفة الوطن إلى بروز مجموعة من القضايا التى اهتمت صحف الدراسة بمعالجتها فى خطابها الصحفى، على النحو التالى:

**أولاً: على مستوى القضايا المطروحة:**

**جدول رقم (3) يوضح قضايا العنف ضد المرأة فى صحيفة الوطن**

| الصحف / القضايا | صحيفة الوطن | |
|---|---|---|
| | ك | % |
| العنف السياسى | 3 | 5.7 |
| العنف الاقتصادى | 1 | 1.9 |
| العنف الجنسى | 14 | 27 |
| العنف القانونى | 2 | 3.9 |
| العنف المجتمعى | 5 | 9.6 |
| العنف الثقافى | 2 | 3.9 |
| العنف الجسدى | 13 | 25 |
| العنف النفسى | 7 | 13.4 |
| العنف الإعلامى | 5 | 9.6 |
| إجمالى عدد القضايا | 52 | 100 |

## 1- قضايا العنف ضد المرأة فى الخطاب الصحفى لصحيفة الوطن:

تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى قضايا العنف ضد المرأة التى برزت فى خطاب صحيفة الوطن، وتصدرتها قضايا العنف الجنسى بنسبة (27%) يليه العنف الجسدى بنسبة (25%)، يليها قضايا العنف النفسى فى المرتبة الثالثة بنسبة (13.4%)، ثم تساوى كل من العنف المجتمعى والإعلامى فى الترتيب الرابع بنسبة (9.6%)، ثم جاء العنف السياسى فى الترتيب الخامس بنسبة (5.7%)، كما تساوى كل من العنف القانونى والعنف الثقافى فى الترتيب السادس بنسبة (3.9%)، وأخيراً جاءت قضايا العنف الاقتصادى عند نسبة (1.9). وتعكس هذه النتيجة وجود عدم اتساق مع ما انتهت إليه نتائج الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بشأن تصدر العنف النفسى كأكثر أنواع العنف الذى تتعرض له المرأة بنسبة (39.7%) **(هناء محمد الحسينى، 2017: 78)**[49].

## ثانياً: على مستوى الأطروحات المركزية ومسارات البرهنة:

قامت الباحثة بتصنيف أطروحات وحجج الخطاب الصحفى بمسارات البرهنة لقضايا العنف ضد المرأة، مع دعمها بتحليل الأطر المرجعية التى استندت عليها تلك الأطروحات والحجج.

### 1- الأطروحات المركزية مسارات البرهنة فى صحيفة الوطن

**جدول رقم (4) يوضح الأطروحات المركزية لقضايا العنف ضد المرأة فى صحيفة الوطن**

| الطـــرح الـــمركـــزى | مجموع أطروحات وحجج الطرح المركزى | | نسبة أطروحات الطرح المركزى فى مجمل أطروحات خطاب قضايا العنف ضد المرأة |
|---|---|---|---|
| | أطروحات | حجج | |
| عدائية المجتمع تجاه جسد المرأة بدعوى الفضيلة | 5 | 12 | 24.3 |
| فوضى التحريض على العنف الجنسى | 7 | 13 | 28.6 |
| محاولات تقنين الزواج المبكر | 4 | 10 | 20 |
| دور الدولة فى مواجهة العنف ضد المرأة | 1 | 2 | 4.3 |
| القضاء على ظاهرة تسليع المرأة بوسائل الإعلام | 2 | 4 | 8.5 |
| وجود فجوة بين إدراك النخبة وعدوانية الشارع | 3 | 7 | 14.3 |
| مجموع أطروحات وحجج خطاب قضايا العنف ضد المرأة | 22 | 48 | 100 |

**جدول رقم (5) يوضح مسارات البرهنة لقضايا العنف ضد المرأة فى خطاب صحيفة الوطن**

| الطرح المركزى | مسارات البرهنة التى ساقها الخطاب |
|---|---|
| **عدائية المجتمع تجاه جسد المرأة بدعوى الفضيلة** | - دعوة نائب برلمانى باجراء كشوف عذرية فجائية لطالبات المدن الجامعية و التشكيك فى أخلاقياتهن وسلوكياتهن.<br>- ما زالت نسبة ختان الإناث فى مصر غير قليلة بدعوى انها عادات مجتمعية للحفاظ على عفة الفتيات.<br>- إباحة ضرب المرأة للتأديب تحت دعوى الاستناد بالدين.<br>- قص شعر الفتيات بالإكراه فى المدارس والمواصلات. |

| الطرح المركزى | مسارات البرهنة التى ساقها الخطاب |
|---|---|
| | - فتوى مضاجعة الوداع للزوجة الميتة.<br>- فتوى الزواج بالرضيعة إذا كانت سمينة وتحتمل الوطئ. |
| **فوضى التحريض على العنف الجنسى** | - التحريض العلنى على التحرش والاغتصاب.<br>- فوضى فتاوى بعض الدعاة لتبرير التحرش.<br>- محاربة التحرش بالفصل بين الذكور والإناث.<br>- مازالت ثقافة أسباب التحرش والاغتصاب تكمن فى المظاهر الشكلية وتتجاهل أهمية خلق مجتمع يحترم أدمية المرأة وخصوصيتها. |
| **دعاوى مواجهة تقنين الزواج المبكر** | - دعوى عضو مجلس النواب لخفض سن الزواج إلى 16 سنة.<br>- الاتجار بالنساء والفتيات تحت مسميات زواج الصيف أو ازواج المسيار.<br>- سلب الفتاة حقها فى اختيار الشريك على أسس عقلانية تتطلب نضج عمرى وعقلى وجسدى، بدعوة إدراك الولى الشرعى لمصلحتها.<br>- زواج القاصر مخالف للدستور والقوانين والمعاهدات الدولية. |
| **دور الدولة فى مواجهة العنف ضد المرأة** | - قانون تنظيم حالات الطلاق الشفوى<br>- التعديل فى المواد الخاصة بالتحرش فى قانون العقوبات |
| **إطلاع الإعلام بدوره فى تصحيح صورة المرأة** | - دور المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام فى تصحيح صورة المرأة.<br>- القضاء على ظاهرة تسليع المرأة بوسائل الإعلام. |
| **وجود فجوة بين إدراك النخبة وعدوانية الشارع** | - سيطرة الموروثات الاجتماعية على ملائمة بعض الوظائف للمرأة من عدمها.<br>- توظيف تيارات الإسلام السياسى لأدور المرأة لإستعراض قوتها فى الشارع. |

يتضح من تنتائج الجدول رقم (4) تنوع الأطروحات الخاصة بخطاب قضايا العنف ضد المرأة بصحيفة الوطن لتصل إلى (22) أطروحة تم تدعيمها بعدد (48) حجة، تم تقديمها من خلال (6) أطروحات مركزية، جاءت على النحو التالى:

**الأطروحة المركزية الأولى: " عدائية المجتمع تجاه جسد المرأة بدعوى الفضيلة "**

عبر الخطاب الصحفى عن هذا الطرح المركزى من خلال خمس أطروحات بنسبة (24.3%) من إجمالى أطروحات الطرح المركزى فى خطاب صحيفة الوطن وتم تدعيمها بعدد (12) حجة للتأكيد على صحتها، وفى هذا السياق برزت ثلاثة أطروحات فرعية أجمعت فى مضمونها على عدائية المجتمع نحو المرأة من خلال أشكال مختلفة من العنف الجسدى تمارس ضدها، نوردها على النحو التالى:

**الأطروحة الفرعية الأولى: "الدعوة لإنتهاك جسد المرأة"**، وقد تم تدعيم هذا الطرح الفرعى بحجتين اثنتين أتخذتا مسارين:

**المسار الأول:** استباحة انتهاك أجساد طالبات المدن الجامعية بدعوى التحقق من عذريتهن وهو ما ورد فى مقال بعنوان **شكراً إلهامى عجينة** : "مقترح نائب برلمانى بإخضاع طالبات الجامعات المصرية لكشوف عذرية دورية وفجائية وذلك لكشف عن من تزوجت عرفياً أو أقامت علاقة جنسية كاملة، أو لم تخضع لعملية ترقيع غشاء البكارة بهدف فضحها وتجريسها وجعلها عبرة لمن يعتبر".

**المسار الثانى:** استمراية التمسك بالعادات والتقاليد حتى وإن كان قد ثبتت مخاطرها وآثارها السلبية صحياً ونفسياًعلى جسد المرأة، و هو ما تم إبرازه فى مقال بعنوان **تلغرافات الست إحسان فى اليوم العالمى للختان:** "المجتمع بيخاف ويصاب بالرعب والفزع لما تتكلم عن تغيير عادات وتقاليد مستقرة، ولما تيجى تغيرها يبقى كأنك بتغير جلد ولحم وأعصاب المجتمع"

**الأطروحة الفرعية الثانية: "التطبيق الخاطئ لتعاليم الدين فى التعامل مع المرأة"،** وقد تم تدعيم هذا الطرح الفرعى بحجتين اثنتين أتخذتا مسارين:

**المسار الأول:** الخلط بين الأحكام الشرعية والعادات والتقاليد المجتمعية، أو طريقة تطبيق المجتمع للدين حسب فهمه وتصوره واحتياجاته وعاداته، ويظهر ذلك من خلال مقال بعنوان **هل هذه حقاً بديهيات دينية؟ وأضربوهن: "** للأسف الفقهاء المسلمون لم يمنعوا ضرب الزوجات فى البيوت بل أباحوه وحبّذوه كتأديب للزوجة حلاً لنشوذها وكسراً لأنفها المتعالى!!، واختلف هؤلاء فقط فى درجة الضرب ونوعيته ومدى عنفه، وظلت إباحة ضرب الزوجة هى السلاح السرى الفعال فى يد الزوج المسلم يستعمله متى شاء وكيف شاء اعتماداً على الفتاوى التى تبيح له تأديب زوجته الناشز، وبالطبع كما اختلفت الأقوال فى ما هى كمية الضرب؟ اختلفت الأقوال أيضاً فى ما هى درجة النشوز أو ما هو النشوز أصلاً؟، وبين هذا وذاك تاهت المرأة فى دروب الفقهاء الوعرة ما بين ركلة وصفعة ولطمة ولكمة، وكله للأسف باسم الدين الذي هو من كل ذلك براء".

**المسار الثانى:** يظهر هذه العدائية أيضاً من خلال واقعتين منفصلتين إحداهما لمدرسة قامت بضرب طالبة و قص شعرها فى الفصل لإختلاف توجهها السياسى كنوع من الترهيب، والثانية لسيدة قطعت شعر فتاة بالمترو لكونها غير محجبة، ودلل الكاتب على ذلك فى مقال بعنوان **وآدى شعرك اللى انتى فرحانة بيه!!: "**بهذه الجملة المليئة بالغل والكبت والحقد والحرمان، أنهت السيدة المحجبة مهمتها الإيمانية الجهادية بقص شعر البنت غير المحجبة بالكتر فى عربة السيدات فى مترو الأنفاق".

**الأطروحة الفرعية الثالثة: "فوضى الفتاوى التى اختزلت المرأة فى مجرد جسد"،** وقد تم تدعيم هذا الطرح بحجة واحدة تحددت فى فوضى الفتاوى التى تتعمد إهانة جسد المرأة حية أو ميتة، وقد أبرزته صحيفة الوطن فى مقال بعنوان **نكتة.. النساء يتصنعن الموت: "**فتوى الشيخ صبرى عبد الرؤوف أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر بمضاجعة الوداع كأمرشرعى"، "فمن مفاخذة الرضيعة، إلى نكاح الصغيرة والكبيرة، إلى مضاجعة الوداع للزوجة الميتة، إلى أكل لحمها إذا أشرف الرجل منا على الهلاك، ولا نتحمل عبء حمايتها فنتركها للبلطجية لاغتصابها إذا كان الدفاع عنها ومقاومتهم تصيبنا بالأذى أو الضرر"، كما تأكدت نفس الحجة فيما ورد بمقال بعنوان **شئون النكاح وأمور المضاجعة"** فمن مضاجعة الزوجة الميتة إلى البهيمة غير الميتة، ومنها إلى الطفلة الرضيعة والطفلة التى لم تبلغ، فيجوز مضاجعتها من على بعد، كذلك الطفلة

التى نضج جسمها لكن ينضج عقلها، لذا وجب نكاحها، إلى قائمة الأمور التى تمددت وتوغلت وتوحشت حتى باتت تسيطرعلى حياتنا بكل واضح"

- **الأطر المرجعية التى استندت إليها الأطروحة:** استندت أطروحات هذا الطرح المركزى على عدة أطر دينية وأخلاقية ذات مرجعية ترتبط بعدائية المجتمع تجاه جسد المرأة من خلال فوضى فتاوى بعض رجال الدين بفتاوى تخلق حالة من الجدل فى المجتمع بهدف إلهاؤه فى قضايا خلافية، أو نتيجة لأنهم يسيئون فهم الدين ويعتمدون على تفسيرات خاطئة وأحاديث ضعيفة أو غير حقيقية ، وأطر أخلاقية توضح تعارض دعوات بعض أصحاب الفتاوى، ومطالبات بعض نواب البرلمان بإجراء كشوف العذرية على طالبات المدن الجامعية بما يتنافى مع أخلاقيات المجتمع المصرى.

- **مسارات البرهنة:** تنوعت مسارات البرهنة التى ساقها هذا الطرح المركزى وقضاياه الفرعية، حيث جاء الاستشهاد بآيات القرآن الكريم، وألية تكرار الرسالة، واستخدام الاحصاءات والأرقام مثل (كل سنة يتم ختان 2 مليون طفلة على مستوى العالم بمعدل 228 طفلة/ ساعة)، كما اعتمدت على الاستشهاد بالأدلة والبراهين من خلال نصوص فتاوى بعض أساتذة الفقه المقارن بجامعة الأزهر، البرهنة من خلال عرض جانبى القضية (هناك حالة من العداء الواضح والتحقير تجاه المرأة تغلغلاً فى المجتمع المصرى) مقابل (رئيس جامعة يرفض مقترح العذرية لأنه يشكك فى سمعة الطالبات)،استخدام البلاغة والإنشاء للتدليل على اصرار هؤلاء المشايخ والنواب على تغييب المجتمع من خلال كلمات (هواء من دون ثراء – فراغ منزوع المحتوى – الهاء ولكن من دون إجبار).

**الأطروحة المركزية الثانية: <u>" فوضى التحريض على العنف الجنسى"</u>**

عبر الخطاب الصحفى هذا عن الطرح المركزى من خلال خمس أطروحات بنسبة (28.6%) من إجمالى أطروحات الطرح المركزى فى خطاب صحيفة الوطن وتم تدعيمها بعدد (13) حجة للتأكيد على صحتها، وفى هذا السياق برزت أطروحتين فرعيتين أجمعت فى مضمونها على فوضى التحريض على التحرش والاغتصاب، وإيجاد المبررات للعنف الجنسى، نوردها على النحو التالى:

**الأطروحة الفرعية الأولى: "التحريض المباشر والعلنى على التحرش والاغتصاب"**
وقد تم تدعيم هذا الطرح من خلال تقديم أدلة وبراهين لمقولات بعض الدعاة ورجال القانون التى تحرض على التحرش بالنساء واغتصابهن، حيث جاء فى مقال بعنوان **دعاة التحرش وفتاوى استباحة اللحم:** اللى يشوف بنت لابسة قصير ولا يتحرش بها ما يبقاش راجل !! هكذا صرح الداعية الكاجوال الشاب الكيوت الوسطى. وفى السياق ذاته جاء فى مقال بعنوان **يا شيخ .. لحم النساء مباح .. ألا تخجلون:** هذا شيخ يحرض الشباب على الفسق والتحرش، ولو كنت مسئولاً لقدمته للمحاكمة فوراً بتهمة ازدراء النساء !! الشيخ قد خالف قاعدة شرعية فى التعدى على حقوق الغير. وفى مقال بعنوان

**لا أرى لا أسمع .. فقط أتكلم:** عن تحريض المحامى نبيه الوحش على انتهاك أعراض النساء بقوله أن من تردى بنطلوناً مقطعاً فإن التحرش بها واجب وطنى، واغتصابها واجب قومى، وهو تحريض علنى موثق بالصوت والصورة على التحرش والاغتصاب، وإن "الوحش" يستكمل دوره التنظيمى كأحد أعضاء الجماعة الإرهابية.. وإنه تعمد إرهاب النساء، ونشر الفوضى، وضرب الاستقرار وإثارة البلبلة.

**الأطروحة الفرعية الثانية: " إيجاد المبررات للمتحرش"** وقد تم تدعيم هذا الطرح من خلال استنكار الصحيفة لهؤلاء الذين يوجدون مبررات لمن يقوم بفعل التحرش، ففى مقال بعنوان **دعاة التحرش وفتاوى استباحة اللحم:** ألم يخرج علينا الشيخ السلفى الشهير فيلسوف الحزب السلفى الذى تدلله الدولة بفتوى وجوب تخلى المرأة عن ارتداء الملابس الضيقة أمام اخوتها وأولادها لما فيه من إثارة، وهى فتوى لا تتعارض فقط مع القيم السياسية والاجتماعية ولكنها تتعارض مع الإنسانية الفطرية. وكذلك: ألم يخرج علينا هذا الشيخ بفتوى جواز النظر إلى النساء المتبرجات، لأنهن أسقطن الرخصة التى منحتها الشريعة. أما فى مقال **متدين بطبعه أم متحرش بالفطرة؟** العبارة التى تتكرر كالأسطوانة المشروخة "ما تشوف البنت الأول كانت لابسة إيه"، أو "الشباب تعبان ومعذور ومحروم م اللحمة البيضا"، أو "يعمل إيه الراجل اللى مش عارف يتجوز و يكون نفسه"، أو "ما هو لو لها أب يربيها ويشكُمها ماكنش خلاها تنزل بالطريقة دى". وفى مقال بعنوان **التحرش أو النقاب هكذا تنصب الفخاخ:** باختصار أمامنا حلان لا ثالث لهما المجتمعات إما تنتقب أو تتحرش. وفى مقال بعنوان **مارس حقك الشرعى فى التحرش:** قال الشيخ السلفى إن ارتداء الفيزون يسبب التحرش، ويقول عن الفتاة ضحية الشرقية: الفتاة ارتدت الخلاعة .. كان لازم تلم نفسها وتستر نفسها، لذلك يجب ألا نعتبرها المجنى عليها، بل هى مجرمة.

**الأطر المرجعية التى استندت إليها الأطروحة:** استندت أطروحات هذا الطرح المركزى على عدة أطر دينية وأخلاقية وسياسية واجتماعية ذات مرجعية ترتبط بترديد دعاوى التحريض على التحرش الجنسى، بما يتعارض مع القيم المجتمعية والإنسانية، وذلك من خلال استدعاء الأحداث الجارية بالمجتمع من ترويج بعض الشخصيات من رجال الدين ورجال القانون بالتحريض على التحرش بالفتيات واغتصابهن، وإيجاد مبررات لذلك، وارتباط الترويج لهذه الأفكار بتخويف المرأة من التواجد فى أماكن التجمعات أو المشاركة فى أية فاعليات سياسية بدعوى أنها بيئات تتعرض فيها المرأة للتحرش بهدف الإقصاء السياسى، وترويج شائعات لعدم تحقق الأمان بالشارع.

**مسارات البرهنة:** تنوعت مسارات البرهنة التى ساقها هذا الطرح المركزى وقضاياه الفرعية، حيث جاء الاستشهاد بآيات القرآن الكريم (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم)، (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم)، كما اعتمد هذا الطرح المركزى على استخدام البلاغة والإنشاء مثل عبارات (عذراً أيتها المرأة فلحمك ليس مباحاً وحده بل عقولنا وتاريخنا على وضم الجزارين

من مشايخنا يقطعونه ويأكلونه و يخجلون)، و (احترس .. أنت فى غابة الوحش)، و (المشهد هزنى واستفزنى وأبكانى على حال هذا الوطن الذى كان منبع الضمير ومعلم الأخلاق ومهد الحضارة)، الاستشهاد بأدلة وبراهين من خلال توثيق حلقات تليفزيونية مصورة للتحريض على التحرش والاغتصاب، وكذلك الاستشهاد بقرارات لرئيس الجمهورية ونصوص قانونية.

**الأطروحة المركزية الثالثة: " محاولات تقنين الزواج المبكر"**

عبر الخطاب الصحفى هذا عن الطرح المركزى من خلال أطروحتين بنسبة (20% ) من إجمالى أطروحات الطرح المركزى فى خطاب صحيفة الوطن وتم تدعيمها بعدد (10) حجج للتأكيد على صحتها، وفى هذا السياق برزت أطروحتين فرعيتين أجمعت فى مضمونها على استنكار دعاوى تقنين الزواج المبكر، والمطالبة بحماية الفتيات من مخاطر الزواج المبكر، نوردها على النحو التالى:

**الأطروحة الفرعية الأولى: "استنكار دعاوى تقنين الزواج المبكر"**، وذلك على خلفية تقدم أحد أعضاء مجلس النواب بمشروع قانون يطالب فيه بخفض سن الزواج للبنات إلى ستة عشر عاماً، وقد تم تدعيم هذا الطرح بصحيفة الوطن من خلال ثمان حجج، تفاوتت ما بين الاعتماد على الأساليب البلاغية والإنشائية، مثل ما ورد فى مقال بعنوان استفهامى تعجبى **لماذا يكره البرلمان البنات؟!**: لماذا يكره مجلس النواب بنات مصر؟! لماذا هذا التربص والخصام و العداء معها؟! لماذا لم يغضب من ظلم الرجال وقهرهم للمرأة وضربها وممارسة كل أنواع القمع تجاهها؟ لكنه انشغل جداً لكى يزيد نسلنا بتخفيض سن الزواج حتى يسمح لطاقاتنا الأرنبية بالإنطلاق بدون فرامل، وحتى يسمح لسماسرة زواج الأطفال وباعة لحم البنات إلى عواجيز الخليج بتضخيم ثرواتهم أكثر، إلى النائب المحترم أهدى هذا المشهد لعل قلبه يتحرك لإنقاذ البنات اللاتى يبعن فى سوق نخاسة إحدى قرى الجيزة للعواجيزالآتين عبر البحر الأحمر لاغتصاب زهرات فى سن البراءة. أو ما ورد فى مقال بعنوان **سيادة النائب .. الرضيعة أحلى:** لا عزاء للطفولة البريئة والصغيرات اللائى يموت منهن الآلاف إما من الحمل المبكر، أو النزيف والإجهاد من اغتصاب الفحول البشرية. كما اعتمدت كتاب المقال بصحيفة الوطن على نصوص الدساتير والإتفاقيات والمعاهدات، مثل ما ورد فى مقال بعنوان **سيادة النائب يبيح جريمة زواج الأطفال بالقانون:** تقدم النائب أحمد سميح عضو مجلس النواب بمشروع قانون لتعديل المادة الخاصة بسن الزواج بأن يكون 16 عاماً بدلاً من 18 عاماً، ومن المهم قبل تقديم أى قانون قراءة الدستور الذى أقسمتم على احترامه، فهذا التعديل المقترح يأتى بالمخالفة للدستور المصرى الذى جعل فيه سن الأطفال لمن هو أقل من ثمانية عشر عاماً، حيث نصت المادة 80 من الدستورالمصرى على أن "يعد طفلاً كل من بلغ دون الثامنة عشرة من عمره"، أى أن النص المقترح يمثل جريمة فى حد ذاته، لأنه يسعى إلى تقنين استغلال الأطفال جنسياً، إضافة إلى أنه مخالف للدستور المصرى، كذلك يخالف الفقرة الثانية من المادة

21 من الميثاق الأفريقى لحقوق الطفل، ومخالف أيضاً لإتفاقية الطفل التى حددت سن الطفولة بثمانية عشر عاماً، وبذلك يكون القانون مخالفاً أيضاً لنص المادة 93 من الدستور المصرى الذى ينص على أن " تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان".

**الأطروحة الفرعية الثانية: "المطالبة بحماية الفتيات من مخاطر الزواج المبكر"** ما ورد من نتائج دراسات وأبحاث فى مقال بعنوان **سيادة النائب .. الرضيعة أحلى:** أن الحمل المبكر يعرض الفتيات لمخاطر الموت (خمسون ألف مراهقة تموت فى العام من مضاعفات الحمل المبكر فى العالم). وفى مقال بعنوان **زواج القاصرات .. ماذا بعد:** كنا نتوقع تحركاً عاجلاً من البرلمان ومن وزارة العدل وجهات عدة لسن قوانين واتخاذ اجراءات وتدابير للمواجهة الحازمة مع هذه الجريمة استجابة للرئيس، وبناء على تقرير وضع الأطفال فى العالم الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مما يؤكد أن الزواج لصغار السن نوع من العنف يمارس على الأطفال، وقد ذكر التقرير أن فرصة موت الطفل لأم الأقل من تسعة عشر عاماً خلال العام الأول من عمره تصل إلى نسبة 60%، فضلاً عن سوء استغلال القاصرات فيما يسمى بالزواج السياحى، الذى اتخذ أشكالاً عدة مثل زواج المسيار وزواج المتعة وزواج الصيف، وتمثل فى لجوء بعض الأسر فى المناطق الفقيرة إلى تزويج بناتها من رجال من دول غنية وهى فى الغالب زيجات مؤقتة، وتتحكم فيها المادة إلى حد كبير، مما يشكل نوعاً جديداً من صور الاتجار بالفتيات تحت ستار الزواج الشرعى.

**الأطر المرجعية التى استندت إليها الأطروحة:** استندت أطروحات هذا الطرح المركزى على عدة أطر ذات مرجعيات مختلفة، أبرزها إطار الإدانة لنواب البرلمان الذين اتسمت دعواتهم بالعنف ضد المرأة، كالدعوة إلى خفض سن زواج الفتيات إلى 16عاماً، وكذلك استند الخطاب إلى مرجعيات الاتفاقيات والقوانين الدولية ونصوص الدساتير، ومرجعيات التقارير والاحصاءات التى أظهرت إرتفاع نسب وفيات الأطفال الذين يولدون لأمهات دون التاسعة عشر سنة، ونتائج الدراسات والأبحاث، التى أظهرت تعارض دعاوى الزواج المبكر مع الاتفاقيات الدولية لما له من آثار صحية ونفسية واجتماعية سلبية على الفتيات فى مرحلة الطفولة، كما استند الخطاب للإطار الأخلاقى والذى يبرز فى الاتجار بالفتيات من خلال ما يسمى بزواج الصيف.

**مسارات البرهنة:** تنوعت مسارات البرهنة التى اعتمد عليها هذا الطرح المركزى جاء أبرزها التدعيم بالأرقام والاحصاءات كالمنشورة بمجلة السكان الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبة العامة والاحصاء بشأن أن (4.1%) من النساء فى فئة العمر من 18- 19سنة يتعرض للزواج الجبرى. الاستشهاد بنصوص الدساتير والقوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، مثل المادة 80 من الدستور المصرى، ونص من قانون العقوبات، والميثاق الأفريقى لحقوق الطفل، واتفاقية الطفل، والمعاهدات الدولية التى ألزم الدستور المصرى فى مواده باحترامها. كما جاء استخدام البلاغة والإنشاء

مثل عبارات (اغتصاب مقنن بورقة عليها شهود)، (أب عرض طفلته فى مزاد)، (لماذا نسبح عكس التيار ونتفاخر بتاريخ مزيف وفاضح الغزو فيه بطولة .. وسبى النساء فيه شرف)، (يسمح لسماسرة زواج الأطفال وباعة لحم البنات إلى عواجيز الخليج). آلية التشكيك مثل التشكيك فى نتائج التقرير الصادر عن مؤسسة طومسون رويترز لأنه نتيجة لاستطلاع إلكترونى يفتقد المنهجية ودون قواعد علمية واضحة للمبحوثين. ونتائج التقارير والدراسات مثل تقرير وضع الأطفال فى العالم الصادرعن منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

**الأطروحة المركزية الرابعة: " دور الدولة فى مواجهة العنف ضد المرأة "**

عبر الخطاب الصحفى هذا عن الطرح المركزى من خلال أطروحة واحدة بنسبة (4.3%) من إجمالى أطروحات الطرح المركزى فى خطاب صحيفة الوطن وتم تدعيمها بعدد حجتين اثنتين للتأكيد على صحتها، وفى هذا السياق برزت أطروحة فرعية واحدة تحددت فى **"حرص الدولة على سن تشريعات لحماية المرأة"** على خلفية ما ورد فى تقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء من ارتفاع معدلات الطلاق إلى 180.34 ألف حالة عام 2014، حيث ورد فى مقال **ثورة على قانون الأحوال الشخصية:** هناك العديد من المشكلات الموجودة بقانون الأحوال الشخصية الحالى، وتأتى على قمة هذه المشكلات مشكلة الطلاق الشفهى والذى يتسبب فى العديد من المشكلات التى يتحمل عبئها فى المقام الأول الأطفال والمرأة، وهو الأمر الى دعا العديد من المؤسسات الأهلية المعنية بالمرأة إلى تقديم مقترح لوضع قانون أحوال شخصية جديد، وجاء فى مقال آخر بعنوان **القصور التشريعى فى جرائم ا لاعتداء الجنسى:** نناشد بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات الخاصة بجريمتى الاغتصاب وهتك العرض، بالإضافة إلى تعديل أحكام قانون الطفل.

**الأطر المرجعية التى استندت إليها الأطروحة:** استند هذا الطرح المركزى بشكل مباشر على الأطر ذات المرجعية القانونية، والتى تبرز دور الدولة فى العمل على سن تشريعات للحد من العنف ضد المرأة، وكذلك تغليظ العقوبات لجرائم العنف ضد المرأة ومنها التحرش. والزواج المبكر.

**مسارات البرهنة:** الاستشهاد بالنصوص القانونية لمواد قانون العقوبات فيما يتعلق بجريمة الزواج المبكر، نتائج بحوث ودراسات مثل نتائج دراسة (نحو مدينة آمنة).

**الأطروحة المركزية الخامسة: " إطلاع الإعلام بدوره فى تصحيح صورة المرأة"**

حيث عبر الخطاب الصحفى هذا عن الطرح المركزى من خلال أربعة أطروحات بنسبة (8.5%) من إجمالى أطروحات الطرح المركزى فى خطاب صحيفة الوطن وتم تدعيمها بعدد (4) حجج للتأكيد على صحتها، وفى هذا السياق برزت أطروحتين فرعيتين:

**الأطروحة الفرعية الأولى: " دعوة المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام للتصدى لتكريس العنف ضد المرأة"** والتى طرأت على خلفية التحريض العلنى للمحامى نبيه الوحش بإحدى القنوات التليفزيونية على التحرش بالفتاة التى ترتدى البنطلون المقطع، حيث جاء فى مقال بعنوان **الكود الإعلامى .. المهمة المستحيلة:** كتبت مقالين هنا فى جريدة

الوطن، كان الثانى بعنوان لا أرى.. لا أسمع .. لا أتكلم، قلت فيه أن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام لم يحرك ساكناً، ولم يتخذ قراراً، فى ندوة لموقع هن بصحيفة الوطن عن الكود الأخلاقى لصورة المرأة فى الدراما والإعلام، و الضوابط التى من شأنها أن تحد من بث المواد السلبية عن النساء فى الأعمال الفنية والصحف والبرامج الإذاعية والتليفزيونية، أكدت أن المرأة مهانة فى الأعمال الدرامية والمحتوى الإعلامى، وأن المجلس الإعلى لتنظيم الإعلام لا يهتم ببرامج تحرض على العنف الأسرى.

**الأطروحة الفرعية الثانية: " القضاء على ظاهرة تسليع المرأة بوسائل الإعلام."**

ففى مقال بعنوان **أنثى فى زجاجة زيت:** هم يحاربون الاغتصاب بالاغتصاب، ينهشون كرامة المرأة بأبشع الطرق للفت أنظار المعلن، هى صاحبة الجسد المثير الذى يتصدر أفيشات الأفلام، فى بلد يطالب فيه عضو مجلس النواب إلهامى عجينة النائبات بالاحتشام، واجراء كشف العذرية على البنات، المرأة فعلاً مجرد سلعة .. سلعة رخيصة تهان ويهتك شرفها فى حفلات السعار الجنسى بطائفة من المتحرشين هم أنفسهم من يَقتلون دفاعاً عن الشرف.

**الأطر المرجعية التى استندت إليها الأطروحة:** استدعاء الخطاب لتجارب دول أخرى فى العنف ضد المرأة، وإطار الإدانة لدور المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام فى عدم وضع ضوابط للحد من العنف ضد المرأة، وعدم اتخاذ اجراء تجاه المحامى نبيه الوحش الذى حرض على التحرش والإغتصاب علناً فى إحدى القنوات الفضائية، وكذلك أحد المشايخ الذى دعا لذات الموضوع، وإطار الإشادة بالمجلس القومى للمرأة والذى قام بتصميم كود أخلاقى لصورة المرأة فى الدراما والإعلام، ووضع ضوابط تحد من بث المواد السلبية عن النساء فى الأعمال الفنية والصحف والبرامج الإذاعية والتليفزيونية.

**مسارات البرهنة:** الاستشهاد بالأدلة والبراهين من الأمثلة الشعبية مثل (لما قالولى دى بنية .. اتهدت الحيطة عليا). وكذلك استخدام العبارات الإنشائية مثل (أنثى فى مجتمع يتاجر بعفتها وأنوثتها فى ثلاجة العرض).

**الأطروحة المركزية السادسة: <u>" وجود فجوة بين إدراك النخبة وعدوانية الشارع "</u>**

حيث عكس الخطاب الصحفى هذا عن الطرح المركزى من خلال أطروحتين بنسبة (14.3%) من إجمالى أطروحات الطرح المركزى فى خطاب صحيفة الوطن وتم تدعيمها بعدد (7) حجج للتأكيد على صحتها، وفى هذا السياق برزت أطروحتين فرعيتين:

**الأطروحة الفرعية الأولى: "سيطرة الموروث الاجتماعى فى التعامل مع المرأة"**

وانبثق هذا الطرح الفرعى من خلال تقدير الدولة للمرأة ولدورها وحقوقها، والعمل على نشر ثقافة تكرس لعدم التمييز ضد المرأة ومنحها حق فى العيش فى مجتمع تحظى فيه بالاحترام والمساواة، فى الوقت الذى مازالت فيه عدوانية المجتمع تجاه تمكين المرأة بهذه الحقوق، وعدم تقبله لذلك استناداً على الموروثات الاجتماعية التى تكرس للانتقاص مما تحققه المرأة من مكتسبات، ففى مقال بعنوان **حوار عن المرأة مع د. هدى زكريا:** لماذا هذه الفجوة بين ما يحدث على قمة جبل الجليد الظاهر من احتفاء بالمرأة كوزيرة

ومحافظة ونائبة برلمان، وما يحدث فى القاع والشارع من عدوانية وتحرش وحرمان من حقوق تحت لافتة الدين والأخلاق مثلما حدث من ظلم لها فى مناقشات الطلاق الشفوى وتعدد الزوجات، احتفاء فى القمة واختفاء فى القاع، المجتمع يصرخ للمرأة: الحقينا ثم يعاقبها على أداء دورها. وفى مقال بعنوان **تزوج ثلاثاً تكسب جارية:** حين نسمع دعاوى لتعدد الزوجات بزعم القضاء على العنوسة، أو مطالبات بعودة المرأة إلى المنزل للقضاء على البطالة، أو وأد المرأة أسفل نقاب لمحاربة التحرش والاغتصاب .. وحدها هى الجريمة والحل، وحدها تواجه ثقافة التغييب وقوانين تأنيث العار، مأساة المرأة المصرية أن ثقافة الصحراء تحدد مصيرها، فتركيبة المجتمع المصرى تتغير وتسود فيه ثقافة "أربط المعزة". وفى مقال بعنوان **بهية وصيصة تكشفان مجتمعاً عدائياً للمرأة:** كانت قصة السيدة صيصة التى تنكرت فى زى رجل لثلاثين عاماً حتى تستطيع الحياة، عندها شعرت بألم هذه السيدة التى تنكرت لذاتها ووأدت المرأة فيها لأنها وجدت أن مجتمعها يطارد النساء ويئدهن إنسانياً فقررت أن يكون بيدها لا بيد عمرو، وتطل علينا بهية التى لم تجد فرصة عمل آمنة إلا بشكل وزى الرجال، لتؤكد ما تتعرض له البنات والسيدات فى مصر من عدوان غاشم على ذاتها وحقوقها كإنسان، أجبرت أن تئد المرأة فيها حتى تتخلص من نظرات المناظرين حول حماية المرأة وكرامة المرأة وصيانة الجوهرة، ومع هذا هل نجت من قسوة المجتمع؟ للأسف ما أن طلت على الشاشات وكشفت عورات الفكر وعدائية المجتمع حتى سنت الأسنان ضدها بأكثر عدائية وتوحشاً، قصة بهية تحتاج إلى مراجعة اجتماعية وقانونية لمنظومة الفكر والثقافة والحماية للبنات والسيدات.

**الأطروحة الفرعية الثانية: "جدلية العلاقة بين النخبة والشارع تحت ستار الدين"** وهو ما يعكس حالة الجدال المستمرة بين نخبة تدعو لخطاب دينى مستنير، ومجتمع يتمسك بتفسيرات سيقت بشكل خاطئ من دعاة متطرفين بهدف تكريس فكر محدد تجاه المرأة، ففى مقال بعنوان **الست المحافظة:** نفاق السماء سمة تحكم تفكير بعض المصريين وهى تعنى ببساطة تناقض السلوك مع ما يقيمه المواطن من اعتبار لما يقوله الدين، فى كل الأحوال كانت رأس المواطن تتأرجح إلى الأمام والخلف، وهو يسمع دلائل ما يقول به بعض المشايخ عن عدم ولاية المرأة، فى حين تجد هذا المواطن ينكفئ أمام زوجته ويجعل الولاية لها على الأسرة بأكملها، أتوقف أمام الآيات الكريمة من سورة النمل التى تصف أداء بلقيس ملكة سبأ تقول الآيات "قالت يا أيها الملأ أفتونى فى أمرما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون قالوا نحن أولوا قوة وأولوا بأس شديد والأمر إليك فانظرى ماذا تأمرين قالت إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون".

**الأطر المرجعية التى استندت إليها الأطروحة:** المرجعية التاريخية باستدعاء قصة بلقيس ملكة سبأ، الاستناد للأحداث الجارية بالمجتمع مثل قصتى صيصة وبهية اللتين تنكرتا فى زى الذكور للخروج للعمل وحماية أنفسهن، من الرجال عند الخروج لسوق العمل.

**مسارات البرهنة:** الاستشهاد بآيات من القرآن الكريم، استخدام البلاغة والإنشاء التى تدل على عدائية نظرة المجتمع للمرأة مثل عبارات (تسبح بضراوة وسط التماسيح

متوحشة)، (مجتمعاً تدفن فيه كل النساء أنفسهن وتصبح بهية)، (لماذا يكره العرب النساء)، (مجتمع غارق حتى أذنيه فى تحقير تاء التأنيث). كذلك نتائج دراسات مثل نتائج دراسة أجرتها الدكتورة هدى زكريا التى توصلت إلى أنه مقابل كل بنت لم تتزوج هناك رجلان غير متزوجان، وذلك رداً على وصم البنت التى لم تتزوج بالعنوسة الكلمة التى تطارد الفتيات وتلحق بهن العنف النفسى.

**ثالثاً: على مستوى القوى الفاعلة وصفاتها وأدوارها المنسوبة إليها:**

تم رصد تصورات القوى الفاعلة فى قضايا العنف ضد المرأة وطبيعة الصفات والأدوار المنسوبة إليها إيجابياً وسلبياً، بما يتناسب وطبيعة الخطاب الصحفى محل الدراسة، وذلك بهدف تكوين رؤية شاملة لتصور الخطاب الصحفى للقوى الفاعلة والقضايا محل الدراسة.

**جدول رقم (6) الصفات المنسوبة للقوى الفاعلة فى صحيفة الوطن**

| القوى الفاعلة | إجمالى عدد الصفات المنسوبة للقوى الفاعلة بصحيفة الوطن | سمات إيجابية | | سمات سلبية | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | % | ك | % |
| رئيس الجمهورية | 5 | 5 | %100 | - | - |
| المجلس القومى للمرأة | 3 | 2 | %66.6 | 1 | %33.4 |
| المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام | 3 | - | - | 3 | %100 |
| مؤسسات المجتمع المدنى | 1 | 1 | %100 | - | - |
| مسؤلون رسميون | 6 | 2 | %33.4 | 4 | %66.8 |
| رجال دين | 8 | - | - | 8 | %100 |
| رجال قانون | 4 | 1 | %25 | 3 | %75 |
| وسائل الإعلام | 2 | - | - | 2 | %100 |
| نواب برلمان | 3 | - | - | 3 | %100 |

**جدول رقم (7) الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة فى صحيفة الوطن**

| القوى الفاعلة | إجمالى عدد الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة بصحيفة الوطن | أدوار إيجابية | | أدوار سلبية | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | % | ك | % |
| رئيس الجمهورية | 3 | 3 | %100 | - | - |
| المجلس القومى للمرأة | 4 | 3 | %75 | 1 | %25 |
| المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام | 4 | - | - | 3 | %100 |
| مؤسسات المجتمع المدنى | 1 | 1 | 100 | - | - |
| مسؤلون رسميون | 4 | 1 | %25 | 3 | %75 |
| رجال دين | 3 | - | - | 1 | %100 |
| رجال قانون | 2 | 1 | %50 | 1 | %50 |
| وسائل الإعلام | 1 | - | - | 1 | %100 |
| نواب برلمان | 2 | - | - | 2 | %100 |

تشيرنتائج الجدولين رقم (6) و(7) إلى القوى الفاعلة فى خطاب صحيفة الوطن لقضايا العنف ضد المرأة، وكذا الصفات والسمات المنسوبة لهذه القوى الفاعلة على النحو التالى:

**أ- رئيس الجمهورية**

**أولاً- طبيعة الصفات المنسوبة**

حملت صور الخطاب الصحفى لصحيفة الوطن صفات شديدة الإيجابية نحو رئيس الجمهورية بنسبة (100%) تركزت فى الإنسانية، وتقديرالمرأة المصرية، والحرص على توفير الدعم والمساندة لها، وكذلك مواجهة كل أشكال العنف التى تواجهها، وهو ما ورد فى قول: " فى بلد حرصت قيادته السياسية على محاربة التحرش، ذهب الرئيس عبد الفتاح السيسى بنفسه لزيارة فتاة تعرضت للتحرش بميدان التحرير فى المستشفى. وفى مقال آخر: "فى الوقت الذى كان يدافع فيه الرئيس السيسى عن المرأة المصرية بكل حماس وصدق فى منتدى شرم الشيخ، كان وجه المحامى الفاشى يطل على شاشة التليفزيون مدافعاً عن دعوته السافلة التى قال فيها أن اغتصاب صاحبة البنطلون المقطع واجب وطنى وقومى! ما الذى سينتصر فى الشارع .. هل كلمات السيسى الهامسة الهادئة المنطقية الإنسانية أم نداءات المحامى الصارخة القبيحة الوقحة؟!". أما تقدير المرأة فقد ورد فى قول: "عندما قرر الرئيس تكريم صيصة ورفعها لتجلس بجواره تقديراً لها وجبراً لخاطرها فى محاولة تطييب ألم السنين".

**ثانياً - طبيعة الأدوار المنسوبة:**

قدم الخطاب الصحفى محل الدراسة ثلاثة أدوار إيجابية بنسبة (100%)، حيث **تمثل الدور الأول** فى الحرص على سن قوانين وتشريعات تضمن حماية المرأة من الأثار النفسية للعنف والناجمة عن أضرار الطلاق الشفوى، وذلك فى قول: "دعا رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسى إلى إصدار قانون ينظم حالات الطلاق الشفوى، بعد إرتفاع معدلات الانفصال خلال الفترة الأخيرة، فقد بلغت معدت الطلاق إلى 180.34 ألف حالة عام 2014، وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل على إدراك الدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية إلى أن هناك العديد من المشكلات. **بينما جاء الدور الثانى** فى التصدى لظاهرة الزواج المبكر باعتباره أحد الأنواع المباشرة للعنف ضد المرأة وذلك بقول: " ما أن أعلن الرئيس عدم قبوله لظاهرة الزواج المبكر التى أشار إليها التعداد السكانى الصادر عن المركز القومى للتعبئة العامة والاحصاء، حتى انتفضت أجهزة الدولة والإعلام ضد هذه الظاهرة. **فى حين أظهر الدور الثالث** الحماية ورسائل الطمأنة للمرأة المصرية من أفكار أصحاب الفكر السلفى، وهو ما ظهر فى قول: "شهد الاحتفال بعيد الأم هذا العام مذاقاً مختلفاً، حيث حمل رسائل عملية عدة للمجتمع ولصناع السياسة رغم الضغوط الهائلة التى تمارس على الدولة من والتى تصل إلى حد الإبتزاز من جماعات الإسلام السياسى خاصة السلفيين، ضد كل ماله علاقة بالمرأة عامة، من هذه الرسائل أن الدولة تقول لكل أم مصرية إننا نقدر دورك وتضحياتك دون النظر إلى دين أو أى إنتماء أخر، فلأول مرة تكرم أم مصرية قبطية كأم مثالية، رسالة أخرى لجماعات الإسلام السياسى أن تتوقف عن اختبار شعبيتها على حساب المرأة المصرية"، وفى قول أخر: "لكن الرئيس والدولة

المصرية يعلمون جيداً أن السبب الحقيقي هو اختبار مدى قدرتهم على الضغط ومدى شعبيتهم، فكلف الرئيس خلال حفل عيد الأم الحكومة باتاحة مبلغ 250 مليون جنيه لتقوم وزراة التضامن الاجتماعى بتوفير خدمات الطفولة المبكرة، بما يسمح للأم المصرية بالخروج للعمل، والمساهمة فى بناء الدولة.

**ب ـ المجلس القومى للمرأة**

**أولاً- طبيعة الصفات المنسوبة**

انقسمت صفات المجلس القومى للمرأة فى الخطاب الصحفى لصحيفة الوطن ما بين صفة إيجابية بنسبة (50%) تحددت فى تصدى المجلس للحفاظ على صورة المرأة ضد تنميط وسائل الإعلام الذى يعزز العنف ضدها، ويقدمها فى إطار مهين، وذلك بقول: "إن المجلس يتصدى منفرداً لمحاوت تنميط النساء فى الإعلام إما كسلعة تؤدى دور امرأة لعوب، أو وضعها فى قالب متطرف تروج للنقاب وتعدد الزوجات وتخضع للضرب و الإهانة".

فى حين جاء الوصف السلبى بنسبة (50%) تحددت فى سلبية التعامل مع دعاة التحريض على الاغتصاب الذى دعا له أحد رجال الدين من السلفيين، وأحد رجال القانون، وذلك بقول: " لم يتحرك المجلس القومى للمرأة ولم يطبق حماة الفضيلة ليشجبوا التحريض".

**ثانياً ـ طبيعة الأدوار المنسوبة**

جاءت ثلاثة أدوار **برز الدور الأول** منها فى قيام المجلس القومى للمرأة بدوره فى رسم الملامح، ووضع السياسات الداعمة للمرأة، والمناهضة للعنف ضدها، ذلك من خلال قوله: "لجنة الإعلام بالمجلس القومى للمرأة ليست سلطة تنفيذية، ولكنها مسؤلة عن وضع سياسات مساندة للمرأة والأسرة، حيث أعد المجلس كود أخلاقى يناهض التمييز ضد المرأة، ويكرس المساواة بين المرأة والرجل فى الحقوق والواجبات". **وفيما يتعلق بالدور الثانى** فقد أظهر المجلس فى إطار المبادرة لأخذ مواقف فى كل ما يتعلق بأشكال العنف ضد المرأة، فى ظل غياب دور مؤسسات المجتمع المدنى، ووسائل الإعلام. **أما الدور الثالث** فقد أكد على حرص المجلس القومى للمرأة على كرامة شخص المرأة المصرية فيما تتعرض له من كافة أشكال العنف، وهو ما اتضح فى مقولة: "فقد اتضح بالحجة والبرهان أن ما أغضب القاصى والدانى بإستثناء المجلس القومى للمرأة، فى مقترح عجينة العذرى، أن فيه إساءة لسمعة الطالبات، ومن ثم المجتمع بأسره".

في حين **تركز دور سلبى واحد** للمجلس القومى للمرأة، بعدم الإعلان عن موقفه تجاه تحريض المحامى نبيه الوحش فى إحدى القنوات الفضائية على التحرش بالفتيات واغتصابهن فى حال ارتدائهن البنطلون المقطع وذلك بقول: "لم يتحرك المجلس القومى للمرأة ليشجب التحريض على الاغتصاب".

**ج ـ المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام**

**أولاً- طبيعة الصفات المنسوبة**

الصق الخطاب الصحفى لصحيفة الوطن ثلاث صفات شديدة السلبية للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، عدم الإكتراث بإتخاذ اجراءات لمنع ظهور المحامى نبيه الوحش فى الفضائيات، انتقائية التعامل مع القضايا، وهو ما ورد فى قول: "المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام لم يحرك ساكناً، ولم يتخذ قراراً، واختبأ الأعضاء فى اجتماع مغلق حتى الآن"، وقول: "المجلس يتعامل مع قضايا الإعلام بشكل، وأنه يلتزم بميثاق شرف واضح أو معايير محددة تسرى على الكل، فإن انحيازاته وتوجهاته التى ربما جعلته يتجاهل تحريض الوحش على الاغتصاب وكأنه يوافق - ضمنياً- على تلك الفوضى الهمجية".

**ثانياً ـ طبيعة الأدوار المنسوبة**

تعددت الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة فى خطاب صحيفة الوطن محل الدراسة، **فجاء الدور الأول** الذى يتبع فيه المجلس سياسة الكيل بميكيالين فى القضايا المتشابهة مثل التحريض العلنى للمحامى نبيه الوحش على الاغتصاب، وحفل مشروع ليلى الذى يدعو لزواج المثليين، وكلاهما قضيتين تمسا قيم المجتمع وتتعارض مع أخلاقياته، وتمثل ذلك فى قول: " عدم خروج المجلس ولو بتصريح مثلما فعل حين حظر بشكل عاجل الترويج لشعارات المثليين أو نشرها، حفاظاً على السير والأخلاق العامة واحتراماً لقيم المجتمع وعقائده"، **بينما ركز الدور الثانى** على عدم قيام المجلس بتنفيذ القانون فى اتخاذ اجراء ضد أحمد موسى عند إذاعته لتسجيل صوتى يهين شهداء وجنود معركة الواحات، وهو ما ورد بقول: "ظهر الكاتب المخضرم مكرم محمد أحمد ليصدر عدة تصريحات ويُجرى عدة مداخلات تليفزيونية مدافعاً عن أحمد موسى رغم إن ما فعله سقطة إعلامية، حتى ظهر الدكتور جمال شوقى عضو المجلس الأعلى للإعلام مؤخراً وقال إن المجلس الأعلى للإعلام خلال الفترة المقبلة سيصدر قراراً بحظر نشر أو بث أخبار المعارك الحربية أو العمليات الإرهابية دون الرجوع إلى الجهات المختصة مؤكداً أنه لا أحد فوق القانون، لكن أحمد موسى فوق القانون .. والوحش يعمل بقانون الغابة"، **فى حين أظهر الدور الثالث** اقتصار دور المجلس فى إصدار التصريحات، وهو ما جاء فى قول: " إن حاتم زكريا رئيس لجنة المعايير بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام قال إن هناك هيئة مختصة بمراقبة مثل هذه الأفعال بالمجلس الأعلى للإعلام وإن المجلس سوف يعقد اجتماعاً لمشاهدة المقطع، وبعدها سوف يتم اتخاذ اجراء ضد نبيه الوحش أى عقاب أو أن يمنع من الظهور على الشاشات"، **و صور الدور الرابع** فى الإلتفاف إلى الصراعات بدلاً من الإصلاحات، وهو ما جاء فى قول: "إن قرار منع الوحش من الظهور على الفضائيات هو من صميم عمل المجلس الأعلى للإعلام ونقابة الإعلاميين لكن

الطرفين يدخلان فى صدام بدلاً من التعاون لدعم الإعلام وتصحيح مساره لتعود لمصر قوتها الناعمة".

**د – مؤسسات المجتمع المدنى**

**أولاً- طبيعة الصفات المنسوبة**

نسب الخطاب محل الدراسة لمؤسسات المجتمع المدنى صفة إيجابية فى المبادرة بالحرص على توفير الحماية التشريعية لضمان حقوق المرأة، وذلك فى قول: "مطالبة نهاد أبو القمصان مدير المركز المصرى لحقوق المرأة بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات الخاصة بجريمتى الاغتصاب وهتك العرض، بالإضافة إلى تعديل أحكام قانون الطفل".

**ثانياً - طبيعة الأدوار المنسوبة**

جاء التحرك واتخاذ اجراءات لدعم المرأة وسبل توفيرالحماية القانونية لها، وذلك كما جاء فى قول: "قيام المؤسسات المعنية بالمرأة (الأهلية) إلى تقديم مجهودات لوضع مقترح لقانون أحوال شخصية جديد، ومقابلة العديد من الخبراء القانونيين، ورجال الدين، لوضع أفضل رؤية وصياغة لتلافى كل مشكلات القانون الحالى"، وكذلك فى قول: "كنا نتوقع تحركاً عاجلاً من البرلمان، ومن وزارة العدل وجهات عدة لسن قوانين واتخاذ اجراءات وتدابير للمواجهة الحازمة مع هذه الجريمة استجابة للرئيس".

**هـ – مسؤلون رسميون**

**أولاً- طبيعة الصفات المنسوبة**

تعددت الصفات المنسوبة للقوى الفاعلة من المسؤولون الرسميون ما بين السلبية والإيجابية، حيث برزت صفات الاهتمام بالشكل على حساب المضمون فيما يتعلق بالتعامل مع قضية التحرش من خلال المعالجة بفصل الذكورعن الإناث كحل للحد من التحرش، بدلاً من تعديل الأفكار وتصحيح المفاهيم، ونشر ثقافة الاحترام والمساواة بين الجنسين، وذلك فى قول: "السيد عمر الإنجليزى نائب رئيس شركة سيارات أتوبيس السيدات، تلك السيارات التى تركبها النساء و تقودها النساء، وحتى الكمسارية أيضاً من النساء ( تتعرض الست للتحرش فى فضاء عام لا يحظى بالفصل أو تتم معاملتها إنسانياً باحترام وعلى مستوى لائق)"، وكذلك فى منع عمداء بعض الكليات من دخول الفتيات اللاتى ترتدين البنطلونات المقطعة التى تدعو للتحرش، وهو ما جاء فى قول: "عميد كلية التربية قال أنها بصدد مواجهة ارتداء بنطلون أسمه الشروال، أشبه ببنطلون الترينج، فلتدق طبول الحرب إذن ليحيا الإسدال ويسقط الشروال"، أما الأدوار الإيجابية فقد برزت فى تقدير وزير التعليم العالى ورئيس إحدى الجامعات لكرامة المرأة من خلال رفض كل ما يمثل إهانة بحقها - على خلفية قيام نائب برلمانى بصفع موظفة أمن بجامعة الفيوم - وهو ما جاء بقول: "لولا معرفة وزير التعليم العالى بالواقعة فكان بيانه

برفض الحالة شكلاً وموضوعاً"، ورد فعل رئيس إحدى الجامعات نحو دعوى كشف العذرية على طالبات المدن الجامعية وهو ما ورد بقول "هذا رئيس جامعة يرفض مقترح العذرية لأنه يشكك فى سمعة الطالبات".

**ثانياً ـ طبيعة الأدوار المنسوبة**

برزت الأدوار السلبية فى تغذية الأفعال التى تزيد من تكريس العنف ضد المرأة، مثل العنف المعنوى الذى ظهرفى رد الفعل غير المنصف لمسئول رسمى وهو ما ورد بقول: "رئيس جامعة الفيوم الذى بدا باهتاً ظالماً حينما سارع لإحتواء الموقف بمنطق الصلح خير ومايصحش والعين متعلاش على الحاجب ومش عاوزين شوشرة، فكان حضور النائب فى مكتبه وإجبارعاملة الأمن على الصلح"، وبرز أيضاً الدور السلبى لعميد كلية الزراعة بجامعة الأسكندرية فيما يتعلق بملابس الطالبات وعلاقتها بالتحرش، وهو ورد بقول: "عميد كلية الزراعة بجامعة الأسكندرية فقد تعامل مع البنطلونات المقطعة بمنهج أمنى، وأصدر تعليمات مشددة لأفراد الأمن على البوابة بعدم دخول أى طالبة ترتدى ملابس غير محتشمة وتثير غرائز الشباب وتدعو للتحرش بهن من جانب الطلاب".

فى حين جاء الدور الإيجابى لوزير التعليم العالى كمنصفاً لموظفة الأمن التى تعرضت للضرب وذلك بقول: "رفض وزير التعليم العالى الصلح واحتكامه للقانون عبر تحقيق معلن للواقعة، وتأنيب رئيس الجامعة الذى لم يراع حق فتاة فى سن بناته كان ليقيم الدنيا ويقعدها لو تعرضت إحداهن لما تعرضت له الموظفة".

**و – رجال دين**

**أولاً- طبيعة الصفات المنسوبة**

مثلت الصفات السلبية الإطار العام للقوى الفاعلة فى خطاب صحيفة الوطن فيما يتعلق بقضايا العنف ضد المرأة، حيث برزت الصفة الأولى فى الدعوة للعنف المعنوى من خلال محاولات تصدير أصحاب التيارالسلفى للنظرة الدونية للمرأة، والتى تقلل من شأنها وتوحى بمحدودية قدراتها إستناداً على تفسيرات خاطئة لبعض أيات القرآنية والأحاديث النبوية، وهو ما ورد بأكثر من مقال فى قول: "المزاج السلفى الى بدأ يسيطر ويتغلغل بمحاوت الإقناع بأن المرأة القاضية أحكامها عاطفية ولا تخضع للعقل والروية وحكمة الرجال، وأن عمل ألمرأة وخروجها حرام وعبث، وأن دورها الأساسى ينحصر فقط فى تربية الأطفال"، وكذلك فى قول: "صرخ الشيخ البرتقالى قديماً أمام مجلس النواب رداً على دعوة الأمية التى تبناها الوفدلا تعلموهن الكتابة حفظوهن فقط سورة النور!!، وعندما سُئل عن السبب قال: لو تعلمت المرأة الكتابة ستكتب خطابات غرامية"، فى حين مثلت الصفة الثانية فى تحريض بعض رجال الدين والدعاة على العنف الجنسى إستناداً على مبررات، وورد ذلك فى قول: "فتوى الشيخ صبرى عبد الرؤوف بمضاجعة الوداع"، وكذلك

فى قول: "فقد أباح وأجاز للناس التعدى على كل مكشوف أو غير مستور، واستباح حقوق الغير إذا كانت فى غير حرزها وأجاز اغتصاب المكشوف من حقوق العباد، وأخيراً أباح لحم القوارير من النساء الكاشفات السافرات، فإذا كان التحرش جائزاً للسافرة، فيجوز وفقاً لفتواه اغتصابها"، فى حين جاءت الصفة الثالثة فى محاولات التيار السلفى بث أفكاراً تسلب ما تحقق للمرأة من مكتسبات تحت ستار الدين وفق تحريض أحد الدعاة على اغتصاب الفتيات اللاتى يرتدين ملابس غير محتشمة فى قول: "هذا الداعية كان حامل الورنيش الأصلى لتلميع المناضل صفوت حجازى لكى يبكى معه ويغيب البسطاء ويضحك على السذج ويبيع لهم ترامادول الإخوان".

**ثانياً ـ طبيعة الأدوار المنسوبة**

اتسمت أدوار القوى الفاعلة من رجال الدين كلها بالسلبية مثل ما ورد بقول: "الشيخ وهو ليس بشيخ يرى أن غض الطرف أمر وتكليف للمستور وليس للمكشوف"، وكذلك فى قول: "وها هو حفيدهم أبو اسحاق الحوينى أحد تجارهم يدعو لإنشاء سوق لبيع لحوم الجوارى"، و"أتحدث عن الداعية السلفى سامح عبد الحميد الذى نصب نفسه قاضياً وجلاداً وأخذ يجلد الضيوف والمشاهدين برنامج العاشرة مساءاً وكأنه يعانى حساسية من النساء"، "حرض المجتمع على هتك الأعراض والاغتصاب ورمى الشرف والفضيلة والنخوة فى النيل، رغم إن ما يفعله السلفى نفسه هو جريمة تهدد السلم الاجتماعى وتنشر الفوضى وتنسف الإستقرار، ولم يحدث الشباب عن غض البصر رغم أنه مفروض بنص قرآنى صريح"، وهو ماجاء على خلفية حادث التحرش الجماعى لفتاة الشرقية.

**ز – رجال قانون**

**أولاً- طبيعة الصفات المنسوبة**

تفوقت الصفات السلبية على الإيجابية فيما يتعلق بالصفات المنسوبة لرجال القانون كقوى فاعلة فى خطاب صحيفة الوطن لقضايا العنف ضد المرأة؛ حيث مثل القوى الفاعلة المحامى نبيه الوحش المحرض على اغتصاب الفتيات والتحرش بهن، فبرزت الصفة الأولى فى تقديمه كمحرض، وهو ما جا فى قول: "دعوى المحامى نبيه الوحش بأن اغتصاب صاحبة البنطلون المقطع واجب وطنى وقومى"، "تحريض علنى موثق بالصوت والصورة على التحرش والاغتصاب"، فى حين جاءت الصفة الثانية فى التلاعب بالقانون من خلال استغلال ثغراته وهو ما ورد فى قول: " الوحش يجيد اللعب على ثغرات القانون، ويعرف كيف يجعل جرائمه مقننه وكيف يكسب جمهور السلفيين"، بينما جاء الوصف الثالث بممارسة البلطجة مع الخصوم والمعارضين له وهو ما ورد بقول: " لا يتردد فى استخدام كل أساليب البلطجة وقاموس السب والقذف ضد الأدباء والمفكرين والفنانين"، و"هو الذى احتكر لنفسه محاورة الخصوم بضرب الأحذية، وجعل من المرأة عدوه الأول مما يجسد أمرضاً

نفسية لا أحد يعرفها"، وفيما يتعلق بالصفات الإيجابية فقد وردت صفة إيجابية واحدة وهى رفض رجال القانون لتصريحات الوحش فى قول: "قال رجال القانون والحقوقيون أن هذه التصريحات مخالفة للعادات والأعراف والأديان السماوية التى تدعو لحفظ النفس والجسد".

**ثانياً ـ طبيعة الأدوار المنسوبة**

غلبت الأدوار السلبية المنسوبة للقوى الفاعلة فى الخطاب محل الدراسة، حيث جاء دور المحامى نبيه الوحش فى عدم احترام القانون وهو ما ورد بقول: "إنه ملك الغابة ولذلك يلغى القانون والدستور ويتعامل بشريعة الغاب، البقاء للبلطجية"، وقول: "فى غابة الوحش لا توجد حرمة للنساء، لا توجد أخلاق ولا مبادئ"، و"وأصبحت سلاطة اللسان وقاموس البذاءة والشتائم هى البضاعة التى يروجها على القنوات الفضائية"، بينما برز الدور الإيجابى فى قول: "القانون بسط سطوته وجاء فى حيثيات حكم محكمة جنح أمن الدولة طوارئ بالأزبكية أن المتهم ظهر عبر برنامج إنفراد المذاع على شاشة قناة العاصمة الفضائية لمناقشة ورود عبارات تحرض على ارتكاب مواضعة النساء قسراً وهتك أعراضهن والتحرش بهن بما يسئ للدولة".

**ح – وسائل إعلام**

**أولاً- طبيعة الصفات المنسوبة**

قدم الخطاب الصحفى لصحيفة الوطن صفتين سلبيتين لوسائل الإعلام، تمثلت الأولى فى ترويج بعض البرامج لأصحاب الأفكار المتطرفة التى تفرزأفكاراً من شأنها إحداث البلبة والتشتت لدى الجمهور، من خلال خلق قضايا جدلية، مثل ما ورد فى مقال: "لا أدرى كيف وأين يكتشف الكاتب وائل الإبراشى تلك اللحى التى تتحف المجتمع بمزيد من التخلف والتطرف والحقد والكراهية وتصب البنزين على حلقة النارالتى تحاصرنا بالتطرف والفتنة الطائفية"، فى حين جاءت الصفة الثانية فى بالكيل بمكيالين فى التعامل مع القضايا مثلما حدث فى قضية اغتصاب طفلة البامبرز، حيث ورد فى مقال: "تنتفض وسائل الإعلام وتبكى بوستات وهاشتاجات وتويتات وسائل التواصل الاجتماعى مطالبة بالإعدام فى ميدان عام إذا كانت الضحية طفلة ببامبرز، أما إذا الضحية طفلة بملابس داخلية فقط فهنا الطناش مباح وتزويجها راحة للدماغ وستر وغطا للحرمة".

**ثانياً ـ طبيعة الأدوار المنسوبة**

فيما يتعلق بالأدوار المنسوبة لوسائل الإعلام كقوى فاعلة فى الخطاب الصحفى محل الدراسة، فقد تركزت فى دور سلبى واحد وهو الإعلام الذى يهتم بتحقيق نسب مشاهدة مرتفعة، ومكاسب إعلانية من محتوى يروج لقيم ومعان سلبية، من خلال برامج تحتوى حوارات وشجار بين الضيوف، أو تبرز شخصيات تخلق حالة من الجدل وتشتيت الفكر بين الجمهور، مثل قول: "أصبح الوحش ضيفاً على معظم

القنوات التى تبحث عن الفرقعة الإعلامية، حتى خصصت له قناة الحدث اليوم برنامجاً خاصاً يبث من خلاله سمومه ويهدم كل القيم النبيلة"، وكذلك فى قول: "فهذا برنامج توك شو استحضر الضيوف ليصبوا الغضب على دعوة العذرية من منطلق أنها إهانة لكل المصريين، وتلويح بأنهم فشلوا فى تربية بناتهم".

**ى – نواب برلمان**

**أولاً- طبيعة الصفات المنسوبة**

اتسمت الصفات المنسوبة لنواب البرلمان كقوى فاعلة فى خطاب صحيفة الوطن بالسلبية المطلقة فيما يتعلق بالقضايا محل الدراسة، والتى شملت فى مجملها أنواع العنف المختلفة جسدى ونفسى ومعنوى، فجاءت الصفة الأولى بقول: "اقتراح النائب إلهامى عجينة بإجراء كشوف عذرية مفاجئة لطالبات المدن الجامعية"، و" إن العمل الجليل الذى قام به عجينة سيظل علامة فارقة فى مسيرة ما آلت إليه المرأة المصرية فى العام فى العام ال 16 من القرن ال21"، فى حين تعلقت الصفة الثانية بدعوة النائب أحمد سميح بخفض سن زواج الفتيات إلى 16 عاماً، وذلك بقول: "لم يعد ينقصنا من أمورنا وأحوالنا سوى تزويج المراهقات الصغيرات، وهذا عمل جليل تقدمه للوطن هذه الدورة، والدورة المقبلة يتقدم نائب أخر بمشروع يطلب تخفيض سن الزواج من ستة عشر سنة إلى عشر سنوات"، أما الصفة الثالثة فقد وردت في صفع النائب منجود الهوارى لموظفة بجامعة الفيوم، وهو ما جاء فى قول: "لذا سارعت باستدعاء والدها الذى جاء ليسترد كرامتها المهدرة بسبب طلب الإلتزام بالقواعد".

**ثانياً ـ طبيعة الأدوار المنسوبة**

سادت الأدوار السلبية لنواب البرلمان كقوى فاعلة فى خطاب صحيفة الوطن لقضايا العنف ضد المرأة، فجاء الدور الأول بالأداء غير المسؤل من النائب البرلمانى تجاه قضية الزواج المبكر، وهو ماورد بالقول: "النائب أحمد سميح يطالب بتخفيض سن زواج البنت إلى 16 سنة، والذى كان عليه تقديم استجواب وطلب احاطة حول هذا المشهد بدلاً من السعى لترسيخه وتوسيع مساحته وزيادة ضحاياه"، وقول: "كان أولى بسيادة النائب العمل على رفع سن زواج الصبى والصبية إلى 21 عاماً، أى جعله فى مرحلة البالغ الرشيد؛ حتى نتمكن من مستوى النضوج النفسى والعقلى والإنسانى للإثنين بدلاً من العمل على تقنين استغلال البنات اللاتى هم فى الغالب فقيرات واللاتى من الأولى أن يهتم النائب برعاية مصالحهن وتوفير حياة كريمة لهن"، و قول "وهذا الإدعاء يشبه تقديم مقترح لتقنين وإباحة الرشوة والاغتصاب"، بينما جاء الدور الثانى فى واقعة صفع نائب البرلمان إلى عاملة جامعة الفيوم قول: "فصفع الأب عاملة الأمن لتعرف حدودها ونسى أن تلك العاملة وغيرها هم من منحوه أصواتهم ليجلس فى المجلس الموقر وتتعالى ابنته عليهم".

**مناقشة النتائج**

حاولت الدراسة التعرف على ملامح الخطاب الصحفى لقضايا العنف ضد المرأة فى صحيفة الوطن، من خلال تحليل كيفى للمقالات المنشورة فى عام 2017 ، والذى تم من خلاله رصد الأطروحات المركزية، وتحليل مسارات البرهنة والحجج والأدلة التى ساقها الخطاب، و تحديد الأطر المرجعية التي استند إليها، ورصد القوى الفاعلة وتحليل وتفسير سماتها و الأدوار المنسوبة لها فى خطاب صحيفة الوطن، وتم ذلك على عينة قوامها (33) مقال صحفى، وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها:

- تصدر قضايا العنف الجنسى كأكثر أنواع العنف ضد المرأة انتشاراً بنسبة (27%)، يليه العنف الجسدى بنسبة (25%)، وهى النتيجة التى تتفق مع ما توصلت له دراسات كل من **(ولاء محمد مزيد، 2017: 5 - 12)**[50] **و (هناء محمد الحسينى، 2017: 78)**[51] **و (B.Radha, 2015: 738 – 745)**[52] **و (Natalie, 2014: 86-101)**[53] **و (Farkhonda Hassan, 2009: 5 – 58)**[54] فى أن العنف الجنسى هو أكثرأنواع العنف انتشاراً وذلك على مستوى القضايا الاجتماعية، وفى الطبقات الفقيرة فى المصانع والحقول، وعلى مستوى المواد الصحفية المشورة، فى حين اختلفت مع ما توصلت له **(راندة يوسف، 2015: 143 – 160)**[55] من تقدم العنف الجسدى على العنف الجنسى كأكثر أنواع العنف الذى تتعرض له المرأة الريفية. **و (ميسون مقرن، 2007)**[56] التى انتهت إلى تصدر العنف النفسى بنسبة (95.9%) يليه الجسدى العنف (90%).

- تحدد الأطروحات المركزية فى (6) أطروحات أساسية تصدرت فيها فوضى التحريض على العنف الجنسى بنسبة (28.6%)، يليها عدائية المجتمع تجاه جسد المرأة بنسبة (24.3%)، ثم محاولات تقنين الزواج المبكر بنسبة (20%)، ثم وجود فجوة بين إدراك النخبة وعدوانية الشارع بنسبة (14.3%)، ثم القضاء على ظاهرة تسليع المرأة بوسائل الإعلام بنسبة (8.5%)، وأخيراً دور الدولة فى مواجهة العنف ضد المرأة بنسبة (6%) وقد انبثق عن هذه الأطروحات (22) طرح و (48) حجة.

- فيما يتعلق بالأطر المرجعية فقد تقدم الإطار الدينى كمرجعية ترتبط بالفهم الخاطئ للدين، وفوضى الفتاوى التى يقوم بها الدعاة الذين ينتمون إلى بعض التيارات السياسية والتى تستهدف إقصاء المرأة من المشاركة، والتى تحمل نظرة متدنية للمرأة، يليه الإطار الأخلاقى من خلال بث أفكار ودعوات تتعارض مع القيم المجتمعية والإنسانية، ثم إطار الإدانة لتصريحات بعض رجال الدين والقانون والنواب البرلمانيين، من خلال عدة مطالبات تضمنت التحريض على التحرش والاغتصاب، و انتهاك كرامة المرأة بالدعوة لكشوف العذرية على طالبات المدن الجامعية، و خفض سن زواج الفتاة إلى 16 عاماً، ثم الإطار المرجعى القانونى الذى تعارض مع مطالبات تتعارض مع القوانين والدساتير.

- فيما يتعلق بمسارات البرهنة فقد تصدرت الأدلة المنطقية حيث جاء الاستشهاد بآيات من القرآن الكريم، يليه الاحصاءات والأرقام، ثم القوانين والدساتير، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، يليها الأدلة العاطفية مثل البلاغة والإنشاء فى ذكر بعض الكلمات، أو الجمل، أو العبارات التى تدلل على صحة الطرح الوارد فى النص مثل **"احترس أنت فى غابة الوحش"**، **"أب عرض طفلته فى مزاد"** و **"أنثى فى مجتمع يتاجر بعفتها وأنوثتها فى ثلاجة العرض"** و**"مجتمع غارق حتى أذنيه فى تحقير تاء التأنيث"**.

- فيما يتعلق بالقوى الفاعلة فقد تم تحديدها مع تحديد الصفات والأدوار المنسوبة لها، حيث جاء رئيس الجمهورية، والمجلس القومى للمرأة، والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، مؤسسات المجتمع المدنى، المسؤلون الرسميون، رجال الدين، رجال القانون، نواب البرلمان، ووسائل الإعلام، وتنوعت الصفات والأدوار المنسوبة لها ما بين الإيجابية والسلبية.

جاءت الدراسة الراهنة فى سياق مجتمعى تضمن أوضاع اجتماعية وسياسية واقتصادية، أثرت بشكل واضح على تعامل المجتمع مع المرأة، ومدى تأثره بالموروثات الثقافية التى تحمل وترسخ الثقافة الذكورية بكل ما تحمل من دونية النظرة للمرأة وفقاً للأدوار التى حددها، والتى تنطلق من عنف قائم على النوع الاجتماعى، وهو ما يتسق والنظرية النسوية، كذلك تأثرت الدراسة بالأوضاع السياسية فى وقت تحرص فيه الدولة ومؤسساتها على تحقيق التمكين السياسى واقتصادى والاجتماعى المرأة، من خلال سن التشريعات والقوانين، وأطلاق مبادرات وإستراتيجيات، تقابل بتيار يحكمه الفكر المتطرف والذى يحاول تقليص أدوار المرأة فى المجتمع، وسلب ما حصلت عليه من مكتسبات، وترهيبها من القيام بدورها فى المشاركة السياسية من خلال التحريض على التحرش والاغتصاب وإيجاد مبررات لذلك، ثم استمرار التوعية بأهمية دور المرأة، وحقها فى العيش بمجتمع دون تمييز تحظى فيه بالإحترام والمساوة، إلا أن طبيعة المجتمع الذى اعتاد على أفكار وممارسات فى التعامل مع المرأة تحمل مختلف أشكال العنف ضدها باعتبارها عادات ومسلمات قبلها المجتمع وارتضى بها موروثه عن الأباء والأجداد، وفق نظرية العنف الرمزى.

وتأسيساً على ما سبق؛ فإن الخطاب الصحفى لقضايا العنف ضد المرأة جاء موضحاً لحالة التناقض بين ما تسعى الدولة ومؤسساتها لترسيخه، وبين ما هو قائم بالفعل فى المجتمع نتيجة لاستمرارية الموروثات والعادات التى شب عليها المجتمع المصرى وفق ثقافة ذكورية تقوم على التمييز، وتحمل عنفاً قائماً على النوع الاجتماعى.

## المراجع:


(1) الدستور المصرى، 2014.

(2) زينب منصور حبيب، الإعلام وقضايا المرأة، ط1 (عمان: دار أسامة للنشر، 2011) ص 61.

(3)Vipul khosal& Akina Mikami, Lauren B.Frank, et all, "Combating Violence Against Women on Audience – Citizens in Papua New Guinea", International Journal of communication, 2013, pp. 2087 – 2104.

(4) ولاء محمد أحمد مزيد، موقف الخطاب الصحفى من قضايا المرأة المصرية بعد ثورة 25 يناير: دراسة لصحف الأهرام الوفد – المصرى اليوم - الحرية والعدالة، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة سوهاج: كلية الآداب: قسم الإعلام، 2017).ص ص 5- 12.

(5) Georgina Sutherland1 Margaret Simons2 and Annie Blatchford, "News media and the primary prevention of violence against women and their children:Emerging Evidence, Insights and Lessons", Published by Our Watch, 2017, pp. 4-29.

(6) نوال وسار، المعالجة الإعلامية لظاهرة العنف ضد المرأة: بين التهويل والتقليل، المؤتمر الدولى السابع، المرأة والسلم الأهلى، (لبنان: مركز جيل البحث العلمى، مارس 2015) ص ص 364 – 382.

(7) B.Radha & P.Govindaraju, "Discourse Analysis of news reports on violence against women in the Tamil press", The Journal of Media Studies, vol.6, issue 1&2, Jan - Decemer 2015, pp. 738 – 745

(8) Aimee Vega Montiel, "Media and gender: A Scholarly Agenda for the Global Alliance on Media and Gender", Published by the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization and The International Association for media and communication Researchers (IAMCR), 2014, pp. 17-20.

(9) Natalie Braber, "Representation of Domestic Violence in two British Newspapers, The Guardian and The Sun", 2009-2011, ELR Journal, 2014, pp. 86 -101.

(10) نجوى حسين خليل وأخرون، رصد التناول الإعلامى لقضايا المرأة المصرية فى الفترة من يناير – أبريل 2011، (القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2013) ص ص 84 – 89.

(11) شيرين سلامة السعيد، المرأة بين النص الإعلامى والواقع الاجتماعى: دراسة تحليلية لخطاب الصحف والمواقع الإلكترونية السعودية تجاه أدوار المرأة السعودية وعلاقته بالواقع الاجتماعى، دراسة منشورة بالمجلة المصرية لبحوث الإعلام (العدد 41، يوليو – سبتمبر 2012) ص ص 239 – 283.

(12) مرفت التلاوى، العنف ضد المرأة، ط1، (القاهرة: المجلس القومى للمرأة، 2012).

(13) رشا عد الفتاح رسلان، خطاب الصحافة المصرية تجاه قضايا المرأة وعلاقته بالأجندة الدولية والمحلية فى الفترة من 2000 – 2005، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام: قسم الصحافة، 2013).

(14) Frkhonda Hassan, "Egypt Violence Against Women: Study Summary of Findings", NCW April 2009,.

(15) راندا يوسف، محمد جمال وأخرون، العنف ضد المرأة الريفية فى محافظة أسيوط، دراسة منشورة بمجلة أسيوط للعلوم الزراعية (مجلد 46، العدد 6، 2015) ص ص 143 - 160.
(16)- حسام أحمد محمد أبوسيف، العنف ضد المرأة وعلاقته بالمساندة الاجتماعية: دراسة على عينة من النساء فى مدينة المنيا، مجلة دراسات عربية فى علم النفس، مجلد (9)، عدد (2)، أبريل 2010، ص ص 399 – 436.
(17) ريحانى الزهرة، العنف الأسرى ضد المرأة وعلاقته بالإضطرابات السيكوسوماتية: دراسة مقارنة بين النساء المعنفات وغير المعنفات، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2010).
(18) خيرى حسان السيد، الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والنفسية لظاهرة العنف ضد المرأة، دراسة منشورة بحوليات كلية الآداب- جامعة عين شمس (مجلد 37، يونيو 2009) ص ص 91- 136.
(19) ميسون مقرن الفايز، المرأة السعودية تتعرض للعنف (الجسدى – النفسى – الجنسى) ، دراسة منشورة فى مؤتمر المرأة الثانى ( الدوحة، 2007) ص 15.
(20) نجلاء الوردانى، العنف ضد المرأة: دراسة على حى عشوائى، ط1 (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2016).
(21) جومانا عبد الكريم جمعة، العنف ضد المرأة من منظور النوع الاجتماعى وتأثيره على التنمية السياسية فى فلسطين للأعوام (2000 – 2013) ، رسالة ماجستير غير منشورة، (فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، 201).
(22) زكية بن خميسى رزق، أسباب العنف ضد المرأة المتزوجة فى المجتمع الجزائرى: دراسة ميدانية على عينة من الأسر بمدينة نقرت وورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامعة قاصد مرباح، 2013).
(23) مصطفى خلف عبد الجواد، قراءات معاصرة فى نظرية علم الاجتماع، مراجعة وتقديم محمد الجوهرى، دراسة منشورة فى مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية (جامعة القاهرة: كلية الآداب، 2002) ص ص 296 – 298.
(24) نجلاء الوردانى، مرجع سابق، ص 96.
(25) فاتن أحمد على عبد الرحمن وآخرون، المرأة وقضايا المجتمع، ، دراسة منشورة فى مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية (جامعة القاهرة: كلية الآداب، 2002) ص ص 38 – 39.
(26) صالح سليمان عبد العظيم، النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعى، دراسة منشورة بمجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية بالأردن (مجلد 41، ملحق 1، 2014) ص 645.
(27) سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2005) ص 46.
(28) بييربورديو، ترجمة سليمان قعفرانى، السيطرة الذكورية، المنظمة العربية للترجمة، ط1 (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2009) ص ص 62- 67.
(29) محمد شومان، تحليل الخطاب الإعلامى: أطر نظرية ونماذج تطبيقية، ط2 (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2007).
(30) نرمين زكريا خضر، اتجاهات الخطاب الإعلامى الدولى نحو حادث سقوط الطائرة الروسية فى سيناء أكتوبر 2015: دراة تحليلية كيفية، دراسة منشورة بالمجلة المصرية لبحوث الإعلام، (العدد 56، يوليو – سبتمبر 2016) ص ص 1- 81.
(31) هشام عطية عبد المقصود، دراسات فى تحليل الخطاب الإعلامى: صورة الذات العربية فى الأزمات وآليات التحيز فى التغطية الخبرية، ط 1(القاهرة: دار العالم العربى، 2012) ص ص 44- 45.

(32) محمد شومان، مرجع سابق، ص 28.
(33) هشام عطية عبد المقصود، مرجع سابق، ص ص 44- 45.
(34) عيسى عبد الباقى، الصحافة والإصلاح السياسى: دراسة فى تحليل الخطاب، (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2009) ص 268.
(35) ملتقى دور الإعلام فى مناهضة العنف ضد المرأة، (القاهرة: منظمة المرأة العربية، فبراير 2015) ص 17.
(36) Vipul khosal, Op.Cit p.p. 2013 – 2087.
(37) فوزية برج، الطفل والعنف الاجتماعى والمهنى: مقارنة سوسيولوجية ميدانية، دراسة منشورة بمجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربى للطفولة والتنمية ( العدد 21، 2014) ص 18.
(38) نفس المرجع السابق، ص ص 20 – 33.
(39) مرفت التلاوى، العنف ضد المرأة، مرجع سابق، ص 28.
(40) "To End Violence against women, United Nations Secretary Generats Campaigh", Published by the UN Department of Public Information, November 2011
(41) Luc Stevens, "Violence against Women: Assessing the Situation in Jordan", 2014, P. 8.
(42) نجلاء الوردانى ، مرجع سابق، ص 37.
(43) To End Violence against women, United Nations, Op.Cit.
(44) "Directorate General for Internal Policies: Policy Department: Citizens Rights and Gender Equality" (The Issue of Violence Against women in the European Union) 2016, pp. 2 - 25.
(45) مسح التكلفة اقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعى مصر 2015، (القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، 2017).
(46) عواطف عبد الرحمن، المرأة والإعلام: تحديات وإشكاليات، ط1، (القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، 2008)، ص 10-11.
(47) Frkhonda Hassan, Op.Cit p.p 5- 85.
(48) ملتقى دور الإعلام فى مناهضة العنف ضد المرأة، مرجع سابق، ص 17.
(49) هناء محمد الحسينى وأخرون، المرأة والرجل فى مصر 2015، (القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، فبراير 2017) ص 78.
(50) ولاء محمد مزيد، مرجع سابق، ص ص 5 – 20.
(51) هناء محمد الحسينى وأخرون، مرجع سابق، ص 78.
(52) B.Radha & P.Govindaraju, Op.Cit, pp. 738 – 745.
(53) Natalie Braber, Op.Cit, pp. 86-101.
(54) Farkhonda Hassan, Op.Cit, pp. 5 – 58.
(55) راندة يوسف، مرجع سابق، ص ص 143 – 160.
(56) ميسون مقرن، مرجع سابق، ص 15.

**عينة المقالات الصحيفة للوطن**

- نهاد ابو القمصان، ثورة على قانون الأحوال الشخصية، 2017/1/27.
- خالد منتصر، تلغرافات الست إحسان فى اليوم العالمى للختان، 2017/2/7.
- محمود خليل، الست المحافظة، 2017/2/21.
- سحر الجعارة، الكود الإعلامى .. المهمة المستحيلة، 2018/2/23.

- سحر الجعارة، أنثى فى زجاجة زيت، 2018/3/4.
- خالد منتصر، المرأة المحافظ فى المجتمع المحافظ، 2018/3/7.
- خالد منتصر، حوار عن المرأة مع د. هدى زكريا، 2017/3/13.
- خالد منتصر، دعاة التحرش وفتاوى استباحة اللحم، 2017/3/14.
- عادل نعمان، يا شيخ .. لحم النساء مباح .. ألا تخجلون؟، 2017/3/23.
- خالد منتصر، متدين بطبعه أم متحرش بالفطرة؟، 2017/3/31.
- نهاد أبو القمصان، القصور التشريعى فى جرائم الاعتداء الجنسى، 2017/3/31.
- عبد العظيم درويش، سيدة البامبرز .. واغتصاب المجتمع !!، 1/4/ 2018.
- سحر الجعارة، مارس حقك الشرعى فى التحرش، 2017/4/4.
- سحر الجعارة، تزوج ثلاثاً تكسب جارية، 2017/4/9.
- خالد منتصر، وآدى شعرك اللى انتى فرحانة بيه!!، 2017/4/28.
- خالد منتصر، هل هذه حقاً بديهيات دينية؟ واضربوهن، 2017/6/10.
- نهاد أبو القمصان، بهية وصيصة تكشفان مجتمعاً عدائياً للمرأة، 2018/8/4.
- خالد منتصر، لماذا يكره البرلمان البنات؟!، 2017/8/10.
- نهاد أبو القمصان، سيادة النائب يبيح جريمة زواج الأطفال بالقانون، 2018/8/11.
- عادل نعمان، سيادة النائب .. الرضيعة أحلى، 2017/8/17.
- عادل نعمان، نكتة .. النساء يتصنعن الموت، 2017/9/21.
- أمينة خيرى، شئون النكاح وأمور المضاجعة، 2017/9/29.
- نهاد أبو القمصان، زواج القاصرات ليس جريمة، 2018/10/6.
- أمينة خيرى، شكراً إلهامى عجينة، 2017/10/7.
- سحر الجعارة، شعب متحرش بالفطرة، 2017/10/18.
- نهاد أبو القمصان، القاهرة الجانية والمجنى عليها، 2018/10/20.
- سحر الجعارة، احترس .. أنت فى غابة الوحش، 2017/10/29.
- سحر الجعارة، لا أرى رأسمع .. فقط أتكلم، 2017/10/31.
- نشوى الحوفى، بنت مين فى مصر؟، 2017/11/5
- نشوى الحوفى، صفعة النائب وحق المجتمع قبل فاطمة، 2017/11/12
- ماجدة الجندى، التحرش أو النقاب .. هكذا تنصب الفخاخ، 2017/11/23.
- سحر الجعارة، الوحش يدخل قفص القانون، 2017/12/7.
- نهاد أبو القمصان، زواج القاصرات .. ماذا بعد، 2017/12/22.